www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail

٢٤ نيسان ٢٠٢٣

الاتحاد الديمقراطي

صحيفة اسبوعية سياسية فكرية اجتماعية تصدرعن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD . العدد (٣٢٤)

الافتتاحية

حول مبادرة الإدارة الذاتية

أطلقت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بتاريخ ١٨ نيسان الحالي إعلان مبادرة لحل الأزمة السورية. تضمنت هذه المبادرة في مقدمتها تشخيصاً لأسباب الأزمة السورية خاصة أنها تعد نموذجاً لأزمة بنيوية بأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وغيرها من الأبعاد والجوانب التي تشير جميعها بأن شعب سوريا وشعوب المنطقة أمام استحقاق تاريخي متعلق بالدرجة الأولى بإيجاد حلول جذرية لقضية الديمقراطية بعد المثبت من التجارب -سيّما في العقد الأخير- والمؤكدة على فشل شكل الدولة القومية المركزية المفروض على عموم منطقة الشرق الأوسط. ثم عرضت المبادرة تسع نقاط تعد بمثابة مداخل مهمة لحل الأزمة السورية وخاصة المتعلق بوحدة البلاد وسلامة ترابها وسيادة ثرواتها وحقوق مكونات سوريا القومية والدينية، والتأكيد مرة أخرى على التوأمة بين ضرورة إنفاذ تفاصيل القرار الدولي المتعلق بالحل السوري التفاوضي ٢٢٥٤ والقيام بما يلزم حتى تأسيس سوريا اللامركزية الديمقراطية التعددية.

إننا في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وفي الوقت الذي تعاني فيه الأزمة السورية حالة انسداد كلية وموت سريري للعملية السياسية السورية فإننا نعلن عن دعمنا وتأييدنا لمبادرة حل الأزمة السورية المعلنة من قبل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛ مؤكدين بأنها خطوة مهمة من الضروري التفاعل معها من قبل جميع الأطراف والأفرقاء السوريين إذْ تأتي في سياقها المؤكد على كل مبادرة وطنية ديمقراطية سوريّة تنقذ البلاد من شبح التقسيم وتنهي معاناة سوريا وأزماتها التي باتت تشكل ثقلاً على كل المنطقة. كما نؤكد أيضاً بأن هذه المبادرة التي تحتمل التطوير والتعديل يجب أن تعد شأناً وطنياً لكل شعب سوريا من القنيطرة وحوران وصولاً إلى قامشلو وديرك، معتبرين بأن كل طرف سوري يتوقف عندها إنما ينطلق من مسؤولية وحس وطني؛ بخاصة أن هذه المبادرة يأتي إطلاقها بالتزامن مع الذكرى السابعة والسبعين للجلاء الأجنبي عن سوريا وعيد الاستقلال السوري.

إن تأكيدنا على هذه المبادرة هو التأكيد على أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي والجامعة العربية وعموم القوى الوطنية الديمقراطية السورية بواجباتها في انهاء الاحتلال التركي لكل المناطق السورية التي قامت باحتلالها وعاثت مع فصائل الارتزاق الفساد والقتل والنيل من مقدرات شعب سوريا ومن عموم السيادة السورية.

صالح مسلم: حزب الاتحاد الديمقراطي كان على الدوام مع الحل والحوار وسندعم مبادرة الإدارة الذاتية بكل طاقاتنا

أكد صالح مسلم الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD بأن المبادرة التي طرحتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بتاريخ ١٨ نيسان الجاري لأجل حل الأزمة السورية مهمة لكل السوريين إنهم سيبذلون كل ما بوسعهم من أجل تطبيق مبادرة الحل التي أطلقتها الإدارة الذاتية، وأضاف: «منذ عام ٢٠١١ وحزب الاتحاد الديمقراطي ينتهج النهج الثالث، ولم يكن عائقاً أبداً أمام الحوار، وجميع مساعينا هي لأجل الحل».

وقال صالح مسلم إن طرح برنامج الإدارة الذاتية ينطوي على أهمية كبيرة في وقت تتجه فيه الدول العربية إلى إعادة علاقاتها مع حكومة دمشق، وكذلك المساعي الروسية بالتقريب بين حكومة دمشق وتركيا.

وذكر مسلم أن الإدارة الذاتية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للحل في سوريا، وقال بهذا الصدد: «حتى الآن بذلت الإدارة الذاتية جهوداً حثيثة من أجل حل الأزمة السورية، ولكن لم يتم التوصل إلى حل، وهذا الأمر اعتبر بمثابة خطأ من قبل الشعب ومختلف الأوساط الأخرى. مع إعلان هذه المبادرة تم توضيح المبادئ الأساسية. وبهذا الشكل ستعرف كل الأطراف ما هي مطالب الإدارة الذاتية».

صالح مسلم نوه إلى أن إعلان المبادرة يعتبر بمثابة رد على العديد من الانتقادات من قبيل «إن الإدارة الذاتية تسعى إلى الانفصال، ولا ترغب بالحل، وإنها خاضعة للإملاءات الأمريكية»، وتابع أيضاً: «إن البنود الـ ٩ التي وردت في المبادرة مهمة جداً. الأمور التي سبق وأن كنا نناقشها، تم وضعها مجدداً على الطاولة. وهي تدعو الجميع أن يتعاضدوا للعمل من أجل الحل».

ونوه الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي إلى أنهم كقوة سياسية سوف يضعون كل إمكانياتهم في الداخل والخارج في خدمة تطبيق وتنفيذ المبادرة، وقال أيضاً: «نحن نرغب بأن يتم تنفيذ البنود الواردة في المبادرة، وسوف نشارك في ذلك وندعمه. نحن قاعدة تنظيمية بين الشعب، وبإمكاننا أن نؤسس لذلك بين الشعب».

ورداً على الانتقادات التي وجهها بعض الاطراف إلى موقف حزب الاتحاد الديمقراطي من الحوار أشار الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم قائلاً « منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن ينتهج حزبنا النهج الثالث، وبناء على هذا النهج بذل كل مساعيه من أجل تطوير عملية الحل. لم يكن عائقاً أبداً أمام الحوار. الحوارات التي تمت حتى الآن جرت مع الإدارة الذاتية ومع مجلس سوريا الديمقراطية. وحزب الاتحاد الديمقراطي جزء من مجلس سوريا الديمقراطية، حيث تشارك فيه جميع الأحزاب. وفي الإدارة الذاتية أيضاً تشارك جميع المكونات. لم نكن أبداً عائقاً أمام الحوار، ولكن بعض الأطراف تتخذ ذلك حجة وتسعى إلى إنهاء حزب الاتحاد الديمقراطي، ولكن ذلك لن يتحقق أبداً. وجود حزب الاتحاد الديمقراطي أمر إيجابي لصالح الحل».

فكر 2

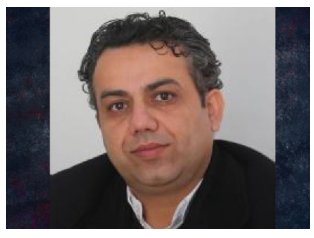

سياسة 3

ثقافة وفن 4

المرأة 5

متفرقات 6

محليات 7

عالم 8

Kurdî

موجز فكري سياسي قانوني في مفهوم اللامركزية الديمقراطية

سيهانوك ديبو

أبعاد اللامركزية الديمقراطية

تتضمن أبعاداً ست؛ هي: البعد النظري الفلسفي والبعد التنظيمي الإداري والبعد السياسي الديموقراطي والبعد الاقتصادي الإنمائي وبعد الحماية الذاتية وبعد العدالة الاجتماعية.

أولاً: البعد النظري الفلسفي، الامة الديمقراطية من اهم المبادئ التي تبنى عليها اللامركزية الديمقراطية. فمثلما نقول ان نظام الدولة القومية المركزي قد فشل ولا فائدة مرجوة من إعادة إنتاجه ولا يعبر عن حقيقة المجتمع السوري المتنوع الثقافات، فإن اللامركزية الديمقراطية عبر نموذج الإدارة الذاتية أيضا ترفض ان تكون على أساس قوموي او ديني-طائفي؛ وهو في الوقت نفسه يؤكد على خصوصية كل الثقافات وتنظر إليها في سياق تفاعلها القيمي وليس حربها أو احتجابها واحتجازها. لهذا فالأمة الديمقراطية المبنية على أساس تكامل الثقافات والهويات القومية، هي أساس نظام الإدارة الذاتية. ففي ثقافة الامة الديمقراطية لا يوجد انكار لأي هوية قومية او ثقافة دينية مجتمعية. على العكس تماما هناك انعاش للثقافات من خلال ضمان وجودها بمبادئ فوق دستورية. البعض يتمنع من ذكر اسم طائفة او قومية، ظناً منه أن مجرد ذكرها يعني التحديث عن الانشقاقات والتقسيم، علماً أن عكسه ومن خلال الكبت وسياسات الإنكار والتعويم أو الالتفاف عليها؛ تظهر ميول الانشقاقات.

كما إن الحقوق الفردية والجماعية يكملان بعضهما البعض في الأمة الديمقراطية، فهي لا تشمل فقط المواطن بل تشمل أيضاً مجموعات المجتمع المدني والجماعات والإثنيات المختلفة باعتبارها مفعمة بالتنوع في مضمونها، وبقدر ما يصبح المواطن عضواً منظماً في التجمعات المنظمة يغدو أكثر فاعلية في هذا المجتمع.

ثانياً- البعد التنظيمي الإداري للامركزية الديمقراطية، ما من دولة في عصرنا الحاضر إلا وتعتمد نظاماً لامركزياً، على الصعيد الإداري، إلى جانب النظام المركزي. وتقوم اللامركزية الديمقراطية على تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس محلي، ومؤداها استقلال جزء من أرض الدولة بإدارة مرافقة ويكون للشخص الإداري اللامركزي في هذه الحالة اختصاص عام بالنسبة لهذا الجزء المحدد من أرض الدولة. ويفترض التنظيم الإداري تحديد العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات اللامركزية المتمثلة بالإدارات الذاتية، وبالتالي، توزيع الصلاحيات الإدارية بين السلطة المركزية، من جهة، والسلطات المحلية. من جهة ثانية، بما يحقق الاستقلال الذاتي للهيئات المحلية بإدارة نفسها بنفسها، دون المساس بوحدة الدولة، ذلك أن اللامركزية الإدارية وإن كانت تؤمن استقلالا ذاتيا للجماعات المحلية، إلا أنها تعيش في حضن السلطة المركزية، وعليه، يجب فهم اللامركزية الديمقراطية على أنها ليست تبعية وليست استقلالاً.

ثالثاً: بالنسبة إلى البعد السياسي للامركزية الديمقراطية، تقوم هذه اللامركزية على مشاركة المواطن في إدارة الشأن العام، وبالتالي، فهي ترتكز إلى قاعدة ديموقراطية مؤداها مشاركة الأهالي في القرار وفي إدارة شؤونهم الذاتية بأنفسهم من خلال الانتخابات، وقيام الدولة بتعزيز المناخ الديموقراطي في البلاد وتوفير مناخ الحرية الذي يكفل التعبير عن إرادة المواطن وإطلاق قدراته وإمكاناته وملكاته الفكرية والانتاجية. والانتخاب، على الصعيد المحلي هو شرط أساسي لتحقيق اللامركزية الديمقراطية، لأن النظام اللامركزي هو امتداد للفكرة الديموقراطية على المستوى المحلي. هذا الانتخاب هو الذي ينمي مستوى معين من الثقافة الديموقراطية ويحقق قدراً من المشاركة الشعبية ويقوي الولاء الاجتماعي ويدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وحمل المسؤولية. لأن اللامركزية الديمقراطية بحد ذاتها نظام ذو طابع قيمي غير تنميطي، لاسيما إذا نظر إليها من زاويتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، كما أنها ليست نهجاً أو أسلوباً من الأساليب الإدارية فحسب، ولكنها موقع اجتماعي لممارسة الحريات الديموقراطية على الصعيد المحلي. وأنها مؤسسة ديموقراطية ومدرسة للحريات السياسية. فالعلاقة بين اللامركزية والديموقراطية إذن هي علاقة عضوية وليست علاقة عارضة أو سطحية، وهذه العلاقة أفرزت علاقة أخرى متممة، وهي علاقة اللامركزية بالانتخاب نظراً لارتباط الديموقراطية بفكرة الانتخاب بالحد المتعارف عليه تاريخياً والمعمول به حتى اليوم. وعلى هذا الأساس يحكم البعد السياسي الديموقراطي للامركزية فكرتان، فكرة المشاركة في إدارة الشأن العام الإداري على الصعيد المحلي وفكرة انتخاب الهيئات المحلية من قبل المكونات المحلية، ومن خلال منح بعض الجماعات القومية حصة تمثيل لها غير خاضعة لمعايير الانتخاب/ كوتا.

رابعاً: البعد الاقتصادي- الإنمائي للامركزية الديمقراطية، ذهبت مقدمة العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها في تركيزها على الإنماء المتوازن للمناطق وأهميته في بناء الوطن ومستقبله، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إلى حد اعتباره ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام السياسي، وأثبتت تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية صحة ذلك؛ على الرغم من حالة الحرب والحصار المفروض على مكونات شعب شمال وشرق سوريا وروج آفا. والإنماء المتوازن للمناطق يفترض أمرين، دور أساسي للدولة في القيام بعملية الإنماء المتوازن يؤكد على وحدة الدولة والمجتمع ويؤمن التوازن بين المناطق والفئات المجتمعية. ودور للمناطق في عملية الإنماء يؤكد على مشاركة المناطق من جهة، وتكتمل بها الخطة الإنمائية الموحدة الشاملة للبلاد من جهة ثانية. وينطوي هذا البعد الاقتصادي والإنمائي للامركزية الديمقراطية على فكرة العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي اللتان تعتبران ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة ووحدتها والسلام الاجتماعي في الوقت نفسه، فضلا عما تنطويان عليه من تعزيز وتحصين للعيش المشترك وأخوة الشعوب ووحدة مصيرها واستقرار النظام السياسي كوحدة إدارية واحدة. فقرار التنمية المستدامة قرار سياسي، وهذا يعني أنه من مسؤولية الدولة، وعلى عاتقها تقع عملية البناء والإعمار والإنماء، ولكن هذه العملية لا تكتمل إلا بمشاركة المواطنين جميعا ومختلف القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تحمل هذه المسؤولية وذلك عبر تمثيلها في الإدارات الذاتية. فلا يجوز إهمال البعد الاقتصادي في اللامركزية الديمقراطية لأن هذا الإهمال يؤدي إلى التفاوت بين المناطق في حال عدم قيام السلطة المركزية بضبط عملية التنمية على المستوى الوطني.

خامساً: بعد الحماية الذاتية، تأكّد علمياً بأن كل كائن يملك نظاماً دفاعياً خاصاً به بشكل طبيعي، اعتباراً من الأحياء ذات الخلية الواحدة ومروراً بالإنسان والنباتات والحيوانات. لذا فإن المجتمعات البشرية التي تمتلك مستوىً راقياً من الذكاء الطبيعي أو الشرطي لا يمكنها التخلي عن آلية الحماية الذاتية، فالحروب المندلعة مرتبطة عن قرب بالمفاهيم المنحرفة عن الحماية الذاتية التي خلقتها الأنظمة الحضارية المدينية/ تسلط المدنية/ في التاريخ. ففي المجتمعات الطبيعية اعتبرت عملية الحماية الذاتية من المهام الأولية للدفاع عن كيانهم ووجودهم تجاه الهجمات المميتة لقوى الطبيعة الخارقة، وفي مواجهة الصراعات التي كانت تنشب فيما بينها، وفي مراحل الحضارات الهرمية والامبراطوريات، لجأت المجتمعات الديمقراطية والأفراد الأحرار إلى الدفاع عن أنفسهم واعتبروا مبدأ الحماية الذاتية حقاً مقدساً لهم لمواجهة عمليات الاضطهاد والاستغلال الناجم عن عناصر الحداثة الرأسمالية (الدول القومية، الربح الأعظمي، والصناعوية)، لذا توجد حاجة ملحة لإيجاد حلول لمشاكل الحماية الذاتية لكافة مكونات الشعب من الأفراد والجماعات الحرة.

إن الافتقار لنظام دفاعي ذاتي في المجتمع لا يمهد السبيل أمام العبودية الاقتصادية فحسب، بل يؤدي إلى استفحال البطالة والأمراض الاجتماعية أيضاً، والأنكى من ذلك يجلب مخاطر الإبادات العرقية، الثقافية والجسدية، وعلى هذا الأساس فان الهجمات الناجمة عن النظام الحداثوي الرأسمالي تجبر المجتمعات الديمقراطية بشكل عام والأفراد الأحرار بشكل خاص على الدفاع عن ذواتهم، وفي حال إخفاق آلية الحماية الذاتية فإنهم لا يتعرضون فقط لخطر فقدان حريتهم بل يتعرضون لخطر الزوال أيضاً. انطلاقاً من هذه الحقائق ،يتوجب على المجتمع الديمقراطي ان يطور آليته في الحماية الذاتية عبر تنظيم كافة شرائحه.

النموذج المتطور في مناطق الإدارة الذاتية ليس بنموذج مؤقت ظهر نتيجة ظروف الحرب كما يتوقعه او يحلله البعض، الحماية هي حاجة مجتمعية، وليس بالضرورة ان تكون الحماية مسلحة، انما الحماية لها جوانب متعددة، سياسية، قانونية، ثقافية، وأخيراً العسكرية. عند تطبيق اللامركزية الديمقراطية في نظام الحوكمة السورية هذا يعني، بأن وظيفة الامن الداخلي المحلي يكون تابعاً لإدارتها الذاتية وسيكون المنتسبين إليه من سكان تلك المنطقة. كما أن ذلك يتناول أيضاً مسألة الجيش الوطني الحيادي الذي يكمن وظيفته في تحقيق الأمن الوطني وحماية السيادة من أي خطر عسكري؛ في انتساب المجندين من سكان المنطقة في الحماية، علماً بأن نظام الجيش بشكل عام هو من صلاحية الإدارة المركزية، وتكون فيه القيادة المحلية جزء من منظومة الدفاع المركزية.

سادساً: بعد العدالة الاجتماعية، للإدارة الذاتية مجالها أيضاً في مسألة القضاء وسن التشريعات المحلية غير المتعارضة مع القوانين العامة وروحية العقد الاجتماعي/ الدستور السوري الجديد. ويتضمن هذا المجال من خلال مجالس العدل ولجان الصلح التي تعتمد الصلح الاجتماعي في اغلب القضايا التي لا تضمن الجرائم والتعدي على الحق العام. المحاكم تكون محلية مع توحيد قوانين الجزاء في كامل البلاد. كل كومين له عدة وظائف من بينها تأسيس لجنة الصلح المجتمعي في الحيّز الجغرافي الذي يتشكل فيه الكومين بغض النظر عن انتماءاتهم الثومية والدينية والطائفية. إذْ تهدف الإدارة الذاتية لتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية، تقوم في ذلك المجالس واللجان بدور التكامل والتعاضد، ويحقق إلى معرفة وإدراك معنى العدالة. فالعدالة إدراك وليست سوط موجودة أو متخفية في القوانين. يجب معرفة بأن الفعاليات المجتمعية التي سبقت تأسيس نظام الدول لها تجربة متقدمة عن القوانين الوضعية. إلى الآن نرى أن بعض العشائر والقبائل تنحو مناحٍ معينة حققت نتائج متقدمة في الردع الاجتماعي وتحجيم الجريمة. أي أن اللامركزية الديمقراطية على وشيجة مباشرة وفكرة تحقيق العدالة الاجتماعية بكل أبعادها.

خلاصة

اللامركزية الديمقراطية تشبه نفسها. ظهرت لأول مرة بعد استفحال الأزمة السورية وفشل لُقيان الحل. فتكاملت مع المفاهيم السابقة والجهود الحثيثة غير المنقطعة التي تقوم بها العالمية والبشرية في رحلتها الدؤوبة عن الديمقراطية. تعتبر الحل الأمثل للأزمة السورية. تتحقق فيها نقلة نوعية من شكل الحوكمة السورية من المركزية الشديدة إلى اللامركزية؛ متضمنة في ذلك أقصى درجة مشاركة لشعب سوريا في اتخاذ القرارات وتحقيق مصيره وتحديد أدواره. في ذلك فإن الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا نموذج هذه اللامركزية على أساس الجغرافية وتمثيل إرادة المكونات السورية، كما أنها تعتبر رافعة نهضوية لتحقيق الانتماء إلى سوريا وتأسيس دولة المواطنة.

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٤) ٢٤ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

جيا كرد: مبادرتنا تدعم المبادرة الدولية للأمم المتحدة لحلّ أزمة البلاد وإيجاد حل سياسي

أكد الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، أن مبادرة الإدارة ليست على حساب أي مبادرة أخرى، بل تقوي جميع المبادرات وداعمة لمبادرة الأمم المتحدة التي تهدف لحل الأزمة وإيجاد حل سياسي، ولبرامج الدعم الإنساني.

وأشار الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بدران جيا كرد إلى أن المبادرة التي أطلقها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في الـ ١٨ من نيسان/إبريل ٢٠٢٣، لحل الأزمة السورية، تنبع من تأكيد الإدارة الذاتية على وحدة الأراضي السورية والمساواة في الحقوق بين جميع السوريين وإنشاء نظام لا مركزي تعددي ديمقراطي يضمن العيش بحرية

جيا كرد قال في تصريح له قال أن: «المبادرة تأكيد على وحدة الأراضي السورية والمساواة في الحقوق بين جميع السوريين وإنشاء نظام لا مركزي تعددي ديمقراطي يضمن العيش بحرية، وتوزيع الثروات والموارد الاقتصادية بالعدل. كما أبدت الإدارة الذاتية جاهزيتها لاستقبال النازحين واللاجئين، والاستمرار في مواجهة «الفصائل الإرهابية» والعيش بسلام مع تركيا وجميع دول الجوار».

وأضاف «طالبت المبادرة جميع الدول العربية والأمم المتحدة بأن يكون لديهم دور فعال في حل الأزمة السورية».

مؤكداً أن هذه المبادرة جاءت في الوقت الذي دخلت فيه كافة المبادرات والأطروحات لإيجاد حل سياسي لإنهاء المعاناة والأزمة السورية في مرحلة انسداد وجمود، وقال: «هذا ما يزيد من إطالة عمر الأزمة ويعمق الاستقطابات والتشتت أكثر ما بين الأجندات الإقليمية، نحن نرغب من خلال هذه المبادرة أن نحرك المياه الراكدة ونفعل جهود البحث والتشاور لفتح الآفاق نحو الحوار وحل الأزمة وفق حاجة السوريين ومصلحتهم ومستقبلهم العادل».

مضيفاً «من جهة ثانية، وبعد الزلزال تعرض الشعب السوري لمعاناة كبيرة في تركيا والمناطق المحتلة وحتى في دول المهجر، لذلك نرغب بتخفيف تلك المعاناة ونحن نضع أنفسنا أمام مسؤولية لتقديم حلول تصب في خلق حالة الاستقرار بشكل مستدام وذلك من خلال طرحنا لاستقبال اللاجئين السوريين».

وتابع «وسنتحمّل مسؤولية كبيرة لتخفيف معاناة شعبنا بالخارج من المهجرين، وتقديم الدعم من قبل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية ستكون خطوة أساسية لتطور مثل هذه الخطوة إلى حين تهيئة الظروف والبيئة التي تمكن عودة آمنة للاجئين السوريين إلى مناطقهم الأصلية». مشيراً أن هذه الخطوة ستكون جزءاً من إنهاء معاناة السوريين في الخارج وكذلك الدول التي تحتضنهم، في وقت تظهر فيه محاولات تقارب من دول عربية وتركيا، تلازمها شكوك عديدة حول تلاشي ملامح الحل السياسي لمستقبل سوريا.

وشدد «في هذا التوقيت نريد أن نؤكد من خلال هذه المبادرة أن الأزمة السورية ليست أزمة تنتهي ببعض محاولات التطبيع، بل إن الأمر متعلق بتحول سياسي شامل حول كيفية الاتفاق مع جميع السوريين وبناء علاقات مع جميع الفرقاء وليس مع جهة على حساب أخرى، ونرغب أن تقوم الدول العربية بالعمل على هذا الموضوع وأن تنخرط جميع الأطراف في هذا الأمر وبشكل خاص مناطق الإدارة الذاتية، لأن هذه المناطق ذات إمكانات ومقومات سياسية، عسكرية واقتصادية، للعب دور مهم للحل وخلق الاستقرار داخل سوريا وفي هذا الوقت رأينا ضرورة طرح هذه المبادرة والظروف مؤاتية لتلعب الدول العربية هذا الدور».

مؤكداً أن هذه المبادرة مبادرة سورية من داخل سوريا ووطنية بامتياز، تهدف إلى تفعيل وتنشيط الحوار السوري أساساً للحل.

وقال: «من منطلق رؤيتنا لأنفسنا مسؤولين نتقدم بهذا الطرح لذلك هذه المبادرة ليس بديلاً لاي مبادرة أخرى وليست على حساب أي مبادرة أخرى، بل إن هذه المبادرة تقوي جميع المبادرات التي تهدف لحل الأزمة وإيجاد حل سياسي وتدعم المبادرة الدولية للأمم المتحدة وكذلك دعم وتطوير جهود مكافحة الإرهاب الدولي التي تقودها مناطقنا بدعم دولي وكذلك دعم لبرامج الدعم الإنساني التي تقودها الأمم المتحدة».

ونوه أن المبادرة المطروحة تستند إلى قناعة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التامة بأنها ستصبح أساساً للحل من ناحيتها السياسية، والإنسانية والاقتصادية وحتى من ناحية جهود مكافحة الإرهاب، وقال: «ونوقن بأن هذه المبادرة ستلعب دوراً مهماً لإيجاد حل للمعاناة الإنسانية وستكون ذات نتائج إيجابية من الناحية الاقتصادية، والخدمية والمعيشية، لكافة السوريين، ونرى أن طرحنا ذلك كمخرج لكافة الأزمات السياسية داخل سوريا وستكون مهمة لخلق استقرار البلاد ووحدة أراضيها».

في الختام، أشار الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بدران جيا كرد، إلى أن الإداروة الذاتية منفتحة على أي حوار داعم لإنجاح هذه المبادرة.

مبادرة الإدارة الذاتية تجيب عن أسئلة ملحّة ويجب التعامل معها بجدية

أطلقت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الثلاثاء (١٨ نيسان)، مبادرة لحل الأزمة السورية، من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ينهي معاناة الملايين من أبناء الشعب السوري.

وعن هذه المبادرة أكد الكاتب والسياسي السوري محمد عيسى، أن مبادرة الإدارة الذاتية لحل الأزمة السورية تأتي في لحظة تاريخية وتقدم إجابات عن أسئلة ملحّة. كما أنها بديلة عن المبادرات الخارجية المحملة بالأفخاخ، وطالب جميع الشرفاء والقوى بالتعامل معها بجدية ومسؤولية فائقة.

مبادرة وطنية في لحظة تاريخية

تحدث الكاتب والسياسي السوري محمد عيسى لوكالة هاوار عن أهمية هذه المبادرة قائلاً: "في لحظة تتزاحم فيها المبادرات التي تدّعي انشغالها بحل الأزمة السورية والتي تنطلق جلّها من رؤية القوى الخارجية والدولية للمسألة ومن مصالحها المتعلقة بالشكل الذي يجب أن تأخذه أو تتطور إليه القضية السورية، وذلك ابتداءً من الجهود الروسية الإيرانية لتمرير تسوية مدخلها الرئيس هو التطبيع الكامل مع نظام أردوغان الذي تلوح علامات تهالكه عشية الانتخابات البرلمانية والرئاسية الوشيكة ثم المبادرة الأردنية والعربية بقيادة السعودية مؤخراً، في هذا الجو من التنافس الدولي والإقليمي على مستقبل سوريا تلتقط الإدارة الذاتية اللحظة التاريخية وتقدم مبادرتها لحل القضية بصفتها قضية وطنية واجتماعية وسياسية تتعلق بالبنية السورية".

وأضاف "من مصلحة السوريين أن يضطلعوا بحل أزمتهم، لأنهم الأقدر على فهمها وفهم أسبابها وطرق الخروج الآمن منها، في هذا السياق تنطلق الإدارة الذاتية من مسؤولياتها التاريخية والموضوعية تجاه المجتمع السوري والدولة السورية وباعتبارها صاحبة رؤية وتجربة واضحة وباعتبارها القوة الوطنية ألتحديثية المالكة لأوراق وازنة في معادلة الصراع أتت مبادرتها وعلى جميع الشرفاء والقوى التعامل معها بجدية ومسؤولية فائقة".

تقدم إجابات عن أسئلة ملحّة

وعن بنود هذه المبادرة، قال عيسى: "المبادرة ببنودها التسعة ليست إطاراً أو مسوّدة أفكار يمكن للسوريين أن يتحاوروا ويتوافقوا حولها، بل تقدم إجابات عن أسئلة ملحّة كثر اللغط حولها كقضية الموارد كالنفط والغاز والحبوب والمياه أو الطاقة وكيف ترى مسد أنها من حق السوريين جميعاً، ويجب الاتفاق على توزيع عادل لها ضمن أراضي الدولة بكاملها".

وحسب عيسى "تجيب المبادرة بشكل قاطع لا لبس فيه حول مسألة أن سوريا دولة واحدة ديمقراطية ولا مركزية، فيما يتعلق بإدارة المناطق فيها والقيام بالخدمات وما شابه، وبالتالي لا مكان لفكر التقسيم فيها وفي مستقبلها، ثم أن سوريا في أي عقد اجتماعي قادم ينظم العلاقة البينية بين مكوناتها يجب أن تعترف وتحترم الحقوق الاجتماعية والثقافية والدينية لجميع تلك المكونات. وبالتالي فهي بهذا الكلام تقطع نهائياً مع مفهوم الدولة القومية أو العقائدية القائم والذي كان من أهم محرضات الثورة وبالمقابل ثمة نقطة مهمة في المبادرة تتعلق بدعوة مسد لجامعة الدول العربية؛ للنهوض بدورها في المسألة الوطنية السورية، وفي هذا إقرار صريح على أن سوريا جزء مهم من محيطها العربي، لكنها ليست للعرب وحدهم وليست أحادية الهوية".

مبادرة بديلة عن المبادرات الخارجية المحملة بالأفخاخ

وأشار عيسى إلى أن "من النقاط اللافتة في المبادرة هو توقيتها والتيقظ لما تحمله المبادرات الخارجية، وخاصة مبادرة الحل مع تركيا من أفخاخ، حين أشارت إلى الحق والاستعداد لمواجهة أي خطة عدوان تركية على الأراضي السورية وفي هذا إشارة واضحة إلى النوايا الخبيثة التركية وإلى التواطؤ الروسي والإيراني الذي يتلطى خلف مشروع المصالحة مع أردوغان من أجل توظيف هذه المصالحة للتغطية على عملية عدوان جديد يجري الإعداد لها في أنقرة".

وتابع في هذا السياق "لا تفوّت المبادرة نقطة مهمة تهم المجتمع السوري بكل فصائله وقواه، كما تهم المجتمع الدولي حين لفتت إلى أن القرار الأممي ٢٢٥٤ هو الأساس الذي يجب اعتماده في إجراءات الحل أو في أي خريطة طريق قادمة".

التقارب التركي مع دمشق.. مسار إلى الفشل

وضمن سياقه، تحدث الناشط السياسي عن مسار التقارب بين دمشق والاحتلال التركي، وقال: "إن فكرة التقارب بين دمشق وأنقرة، ومنذ أن طرحت قبل بضعة أشهر، كانت فكرة مستغربة ولم يكن سهلاً على المراقب هضمها، ليس بسبب حجم الجراح والأحقاد التي خلفتها، بين العاصمتين، الحرب الأهلية الدائرة على الأرض السورية منذ أكثر من عقد من الزمن والتي تورطت فيها الدولة التركية والتحالف الحاكم بزعامة أردوغان منذ اللحظة الأولى من خلال تدخلها المباشر ودعمها للجماعات الإرهابية المسلحة ذات الأجندات الإسلاموية كالنصرة وداعش وأخواتها، الأمر الذي اعتبرته سلطات دمشق وقوى سياسية وشعبية عديدة عدواناً على الدولة السورية وعلى وحدة النسيج الاجتماعي السوري، ثم حرفاً للثورة عن مهامها الوطنية والاجتماعية عبر عسكرتها وتطييفها وتنفيذاً لأجندات حركة الإخوان المسلمين العالمية، بل لأن الصراع بين الطرفين ما زالت تحكمه حالة الاشتباك القائمة ولم يتغير شيء حولها".

وأوضح "بمعنى لم تنشأ أي ظروف في معادلات الصراع من شأنها أن تقود إلى تسوية تاريخية بين البلدين وبين الشعبين ولم يتغير غير شيئين لا يمتان بصلة إلى شروط التسوية العادلة، الأول؛ الانتخابات التركية وحاجة أردوغان إلى تحسين فرصه بالفوز فيها وتوظيف عملية التسوية السياسية لتحقيق ذلك، والثاني؛ حاجة الرئيس الروسي بوتين لأدوار أردوغان في صراعه مع الناتو في أوكرانيا".

وأضاف "هذه المعطيات جعلت الجهود الروسية تدور في فراغ وظهرت وفق ما عكسته نتائج اللقاء الأخير لنواب وزراء الخارجية في موسكو وبقاء الموقف السوري متمسكاً بشروطه في تقديم تعهّد بالانسحاب من الأراضي التي يحتلها الطرف التركي ووقف التدخل في الشأن السوري مع وقف دعم الجماعات المسلحة كشرط مسبق لمتابعة الجهود المشتركة وعجز الطرف التركي عن الالتزام وكأنها تحاول أن تجمع ما لا يُجمع وأنها جهود لا بد أنها ستؤول بالنهاية إلى الفشل".

لا نوايا صادقة لأردوغان

وأكد الناشط السياسي السوري أنه "في الحقيقة لا توجد أي نوايا صادقة عند أردوغان للتخلي عن الأراضي السورية المحتلة من قبل الجانب التركي؛ لأن نزعة التوسع على حساب أراضي الدول المجاورة متجذرة في السياسة التركية، وذلك انطلاقاً من العقيدة القومية التركية وبالاستناد إلى الدوافع العقائدية الإسلاموية التي صارت محرك السياسة التركية في ظل سيطرة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان اليوم، والذي تغنى بإحياء دولة الخلافة العثمانية، ولقد تجلت هذه النزعة على الدوام في ظل الحكومات العلمانية والإسلامية على السواء، وقد بدأت بقنص لواء اسكندرون وتكررت في احتلال عفرين وتتكرر في رأس العين وشمال العراق وقبل ذلك في اجتياح قبرص في أول سبعينيات القرن الماضي".

وأشار إلى أنه "من خلال الاحتكام إلى حقائق التاريخ وإلى ما كشفته السنوات الأخيرة عن أدوار العدالة والتنمية في حراك ما دعي بالربيع العربي، يستطيع أي متابع الجزم بأن النوايا التركية تقوم على القضم المتدرج لأراضي دول الجوار ولا يمكنها التخلي عن هذه السياسة؛ لأنها صارت بنية في العقل السياسي التركي وخاصة الإسلامي منه، وإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة لافتة أخرى تتعلق بأردوغان الحاكم كتركيبة شخصية وسياسية درجت على الرقص على الحبال وعلى الانتقال والتذبذب في المواقف، يمكننا القول دون أي مواربة لا يوجد أي دليل مقنع على أن أردوغان لن ينكص في المستقبل عن أي معاهدة أو صفقة قد يضطر إلى توقيعها الآن، ولن تخرج أي اتفاقات قد يقدم عليها عن أن تكون خطة تكتيكية تستدعيها اليوم حملته الانتخابية، هذه الحملة التي استنتج مهندسوها أن إطلاق عملية سياسية شكلية عنوانها خطة تسوية مع دمشق بقصد إعادة اللاجئين ستؤدي إلى تحقيق مكاسب انتخابية مهمة على صعيد الشارع التركي".

مسارا التقارب العربي والتركي.. اختلاف في فهم المسألة السورية

الناشط السياسي السوري، محمد عيسى، تحدث عن مسار التقارب العربي والتركي مع حكومة دمشق، بالقول: "إن المقاربتين التركية والعربية مختلفتان إلى أشد حدود الاختلاف في فهم المسألة السورية وفي النظر إلى أطراف المعادلة الوطنية السورية، فبينما تنطلق المبادرة التركية من هدف محوري هو ادعاء الحاجة إلى التخلص، مما يزعم أنه إرهاب قوات سوريا الديمقراطية وخطر هذه القوات على الأمن القومي التركي، وتدور دائرة هذه المبادرة على توريط السلطة السورية بصراع مع هذه القوات أو تشكيل تحالف مع القوات التركية للتخلص من هذه القوات وإجهاض تجربتها السياسية المتمثلة بفكرة الإدارة الذاتية وبمجلس سوريا الديمقراطية الساعي إلى بناء دولة سورية لكل أبنائها ومكوناتها في سوريا واحدة ديمقراطية ولا مركزية".

فيما تسعى المبادرة العربية، حسب عيسى إلى "إيجاد حل وفق مندرجات القرار الدولي ٢٢٥٤ والذي من بديهياته دعوة جميع الأطراف السورية إلى الاتفاق على دستور جديد وصيغة حكم يتشارك جميع السوريين في تكريسها، وما من شك أن قوات سوريا الديمقراطية ومجلسها السياسي هي في قلب الحسابات السورية والقوة الوازنة وصاحبة الرؤية الأكثر وضوحاً وإقناعاً في تصورها وعملها في مستقبل سوريا ومن أجل هذا المستقبل، ولا بد أن هذه الحقيقة هي من مسلّمات المبادرة العربية وفي صميم أي تصور دولي مقنع حول الأزمة السورية".

الاتحاد الديمقراطي
العدد (٣٢٤) ٢٤ نيسان ٢٠٢٣
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

اضواء على العمل السينمائي في شمال وشرق سوريا

تواصل حركة الثقافة والفن في شمال وشرق سوريا (TEV ÇAND) عقد ورش عملٍ، في سياق تطوير السينما الكردية وتجري هذه الأعمال منذ عام ٢٠١٥، تحت مظلة كومين فيلم روج آفا، إذ تم افتتاح ورش عملٍ في كل من قامشلو وكوباني ومناطق أخرى عديدة وجرى تدريب عشرات الأشخاص.

وتستمر كل دورة تدريبية ٣ أشهر، وتتضمن محاضراتٍ حول كيفية كتابة سيناريو سينمائي، والإخراج وقراءة الأفلام، والتصوير، وتاريخ السينما، والسينما الكردية، والإنتاج، والصوت، والإضاءة والمكياج السينمائي.

ويشارك المتدربون الذين تلقوا تلك التدريبات في صناعة المسلسلات والأفلام والأفلام القصيرة، وكنتاجٍ لتلك الدورات، جرى حتى الآن إنتاج الفيلمين الوثائقيين " Darên bi tenê" (أشجار وحيدة) و"شنكال"، وفيلمي " Ji bo Azadiyê" (في سبيل الحرية)، "كوباني"، ومسلسلي " Tava Sor")الشمس الحمراء) و" Evîna Kurd" (العشق الكردي).

وعُرض فيلم "كوباني" على المحطات التالية: ستيرك، وروناهي، وجرا، وآريَن ومديا خبر، فيما عُرض مسلسل "الشمس الحمراء" على محطة ستيرك، أما مسلسل "العشق الكردي" فيُعرض على محطة روناهي، إذ تم عرض حلقتين حتى الآن.

استمرار ورش العمل

افتتح كومين فيلم روج آفا في سياق جهوده في تطوير السينما، ورشة عملٍ جديدة، وبدأت ورشة العمل في قامشلو في ٩ نيسان الجاري، ويشارك فيها ٤٠ شخصاً، أغلبهم شباب وطلاب جامعيون، وفي نهاية ورشة العمل ستُقدم دورات تدريبية تخصصية.

الهدف هو تأسيس أكاديمية

ويشير الإداري في السينما، عكيد نعمان أن هدفهم الرئيس هو إعداد المسرحيين والمساهمة في الثورة الاجتماعية عبر السينما، وأعرب عن رغبتهم في إعداد ممثلين مسرحيين وصناعة الأفلام باللغة الأم.

وذكر عكيد نعمان أن شبيبة كوباني وسري كانيه هم الأكثر انضماماً إلى ورش العمل، وهذا يدل على أن الشبيبة الذين يعلمون تبعات الحرب جيداً هم الأكثر اهتماماً بالسينما، إذ يسعون إلى التعبير عن أحلامهم وأمانيهم من خلال السينما.

كما أكد عكيد نعمان أنهم يعملون على توسيع هذه الأعمال وتحويلها إلى أكاديمية للسينما.

Li herî jorê اصدار جديد لـ HUNERGEHA WELAT

اصدر استيديو (HUNERGEHA WELAT) مع مؤسسة باركين الفلكلورية فيديو كليب جديد يجسد مقاومة مقاتلي الكريلا ضد هجمات الإبادة في مناطق الدفاع مديا.

بأفكار فنية وألحان تراثية كردية جديدة، أطلقت مؤسسة باركين الفلكلورية واستيديو الشهيد ولات (HUNERGEHA WELAT) اليوم، فيديو كليباً جديداً بعنوان Li herî jorê، على مواقع التواصل الافتراضي.

والأغنية التي هي عمل مشترك بين المؤسستين الفنيتين، من كلمات الفنانين إبراهيم فقه وشيرو هندي وألحان وموسيقى محمود برازي، ويؤديها الفنان الكردي شرفان باديني.

ويعبر الفيديو كليب عن مقاومة مقاتلي ومقاتلات الكريلا في مناطق الدفاع مديا ضد هجمات الإبادة والاحتلال لدولة الاحتلال التركي، من خلال الرقص التعبيري للفرق الفنية (لحركة الهلال الذهبي ومؤسسة باركين الفلكلورية) والكلمات التي تتناول حرب "الرمح، السيف، السهم والقوس، والدرع".

وتم العمل على الأغنية، منذ قرابة شهر ونصف، وتم تصويرها في مركز استيديو الشهيد ولات بمدينة قامشلو.

وعن رسالة الفيديو كليب، قال عضو مؤسسة باركين الفلكلورية، إبراهيم فقه، "ما شهدته كردستان وبشكل خاص مناطق الدفاع مديا في الفترة الأخيرة من هجمات الاحتلال، تطلب منا كواجب وطني الرد على هذه الهجمات من الناحية الفنية".

وكشف فقه أن الفيديو كليب يجسد أفكار فنية جديدة من الناحية الأدبية واللحن والرقص، وتابع: "أردنا الرد على هذه المرحلة حسب قيمنا المقدسة لهذا العصر وقيّم مجتمعنا التراثية والأصيلة".

كلمة في الصحافة الكردية

يعتبر يوم ٢٢ نيسان من كل عام، عيد الصحافة الكردية، ويصادف ذكرى ميلاد أول جريدة كردية، أُصدرت من قبل الأمير مقداد مدحت بدرخان باسم جريدة (كردستان)، من العاصمة المصرية القاهرة في ٢٢ نيسان عام ١٨٩٨.

وتضمن العنوان الأول للعدد الأول لجريدة (كردستان)، "أُصدر هذه الجريدة وقد وضعتُ نُصب عيني، هدف ترسيخ الاهتمام والحب في نفوس أبناء قومي إزاء التعلم، ولأمنح الشعب فرصة التعرف على حضارة العصر وتقدمه وكذلك على أدبه، ولا أبغي من صدور هذه الجريدة ولو من بعيد سوى مصالح شعبي وسعادته، ورفع المستوى الثقافي لبني جلدتي".

وأحدثت مجلة هاوار التي أصدرها جلادت بدرخان باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية في دمشق، عام ١٩٣٢، ارتقاء نوعياً في الثقافة والأدب الكردي، بالإضافة إلى نشرها القصص والشعر الكردي، وكان لها دور كبير في نشر قواعد اللغة الكردية وتعليمها لأبناء الشعب الكردي آنذاك.

حاربت الأنظمة الاستبدادية المحتلة لكردستان الإعلام الكردي منذ إصدار صحيفة كردستان، وإلى يومنا الراهن، وحاولت تشويه تاريخ وثقافة الشعب الكردي من خلال حربها الإعلامية، وإغلاق الصحف والمجلات والنوادي الكردية في عموم أجزاء كردستان.

ومع ظهور حركة حرية كردستان التي تبنت أيديولوجية ثورية في أجزاء كردستان الأربعة، تصاعد معها الحراك السياسي وبدأ الحراك الإعلامي بعد عقود من الجمود، الحراك الثوري أعطى زخماً كبيراً للإعلام وأصدرت مجلة صوت كردستان عام ١٩٨٦ باللغة العربية.

الإعلام الكردي نشر وعياً وطنياً وفكراً ثورياً بين الطلبة الكرد وفئات من المثقفين إلى جانب صحيفة برخدان التي كانت تنشر باللغة الكردية والعربية، وكان لهذه المجلات دور مهم في تأسيس كادر إعلامي كردي يحمل مفهوماً مختلفاً للإعلام داخل كردستان وخارجها.

وشهد الإعلام الكردي نقلة نوعية ومهمة بتأسيس فضائية (مد تي في) عام ١٩٩٥ في العاصمة البلجيكية بروكسل، وتُعد أول فضائية كردية تبث على مستوى العالم وتسلط الضوء على قضية الشعب الكردي في عموم كردستان، بالإضافة إلى دورها في نشر الوعي والثقافة الكردية وتأسيس كادر إعلامي.

وبالرغم من كل القيود المشددة المفروضة على اللغة الكردية وعلى الاعلام الكردي بشكل خاص، إلا أن المناضلين والمثقفين الكرد واصلوا نضالهم في هذا المجال، ومع انطلاقة ثورة روج آفا انطلقت معها ثورة في مجال الاعلام ايضاً وسنحت الفرصة والفسحة الكبيرة للعمل الاعلامي، وقدمت المؤسسة الاعلامية الرائدة في شمال وشرق سوريا وكالة هاوار عدد من الشهداء خلال تغطيتها للاحداث.

اليوم هناك أكثر من ١٢٩ مؤسسة اعلامية بين موقع الكتروني ومحطة اذاعية وتلفزيونية، ومجلات وصحف تعمل في مناطق الادارة الذاتية في شمال وشرق سوريا كذلك يعمل أكثر ١٧٠٠ عامل في المجال الاعلامي.

ويسعى القائمون على الصحافة والاعلام على تطوير المجال الاعلامي والعمل الصحفي في شمال وشرق سوريا لتكون منابر للحقيقة وللكلمة الحرة تعبر عن واقع حال المنطقة والبلاد ويعبر عن اخلاقية هذا المجال الانساني.

الاتحاد الديمقراطي
PYD 2003
العدد (٣٢٤) ٢٤ نيسان ٢٠٢٣
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

مؤتمر"مع المرأة، الحياة، الحرية، نحو ثورة المرأة" في شنكال تؤكد على جملة من ثوابت نضال المرأة الايزيدية

نظم حركة حرية المرأة الإيزيدية، مؤتمراً بعنوان "مع المرأة، الحياة، الحرية، نحو ثورة المرأة"، في قضاء شنكال.

وفي بداية المؤتمر، شاركت النائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP فلك ناز أوجا في المؤتمر بالصوت والصورة، وحيّت المشاركات في المؤتمر، كما وجهت روناهي ألمان عضوة المنظمة النسائية الألمانية رسالة أعربت فيها عن سعادتها بالمشاركة في المؤتمر، وأهمية التضامن وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

وشاركت المحامية سوسن شامان، المتحدثة باسم مبادرة حرية القائد أوجلان في لبنان، وجددت دعمها للنضال من أجل حرية المرأة الإيزيدية.

وقرأت خلال المؤتمر رسالة مكتوبة نيابة عن اتحاد نساء شنكال، وجاء فيها: «أصبح فكر وفلسفة القائد آبو من أجل حقيقة المجتمع والمرأة والشباب والسياسة والثقافة والأخلاق والاقتصاد والتعليم وخاصة لحماية الطبيعة وفي كل مجال دليلاً وحقيقة لا يمكن التخلي والاستغناء عنها".

وأضافت "نحن بصفتنا قوى شنكال لا يمكننا تجاهل هذه الفلسفة وحرمان أنفسنا منها لأن المكان الذي جاء منه فكر القائد آبو، نعيش نحن أيضاً في نطاقه الجغرافي. خاصة لأن فكر وفلسفة القائد آبو قد قام بحماية ديننا ومعتقدنا، وهذه الأفكار تجعلنا أكثر حماسة وقد جاءت فكرة القائد آبو للحفاظ على الطبيعة، وأصبح دليلنا وفلسفتنا ومفهوم الحماية بالنسبة لنا وتأسست وحدات مقاومة شنكال ووحدات المرأة شنكالYBŞYJŞ على هذا الفكر وهذا الأساس، وطالما يوجد عدو لهذه الجغرافيا فإن حقنا في حماية هو حق طبيعي وشرعي".

الحكومة العراقية تمنع المشاركين دخول شنكال

ولم تسمح الحكومة العراقية لعشرات الضيوف من الخارج الراغبين في الانضمام للمؤتمر بدخول شنكال، ونهم منامة بير، الرئيسة المشتركة للإيزيديين في روسيا، حيث انضمت للمؤتمر بالصوت والصورة معربة عن سعادتها بالمشاركة.

وأدانت منامة بير تقارب الحكومة العراقية من شنكال، وقالت "كنا نرغب بالمشاركة في يوم الأربعاء (رأس السنة الإيزيدية) وفي المؤتمر هذا العام".

ولفتت الانتباه إلى مقاومة المرأة الإيزيدية وقالت "أينما كانوا فإن المرأة الإيزيدية لن تستسلم للقمع والاضطهاد وستنتصر وقال بير إنهم سيفوزون كما انتصرت مقاومة النساء".

الضيفة الأخرى التي مُنعت من حضور المؤتمر كانت سعاد حسو، عضوة الاتحاد الإيزيدي في سوريا، وأعربت خلال رسالة مكتوبة إلى المؤتمر عن سعادتها بهذا العمل، وجاءت في رسالتها: "يأتي انعقاد هذا المؤتمر في مرحلة تعريفية مهمة للغاية وكانت لدينا آمال كبيرة للمشاركة في المؤتمر ونأمل جميعًا أن نتمكن معًا من وضع خطة وبرنامج لتعزيز العمل في خدمة الإيزيديين، لكن تصرف حكومة بغداد تجاه المؤتمر غير لائق وهو دليل على توسع السياسة التي يتم تنفيذها ضد إرادة ووحدة مجتمعنا".

وأوضحت أن "شعار "المرأة، الحياة، الحرية" هو الشعار الذي وضعه القائد بفخر للمرأة التي قامت بتنظيم نفسها وألهمت جميع نساء العالم لتسير على درب من نور الحرية، حتى تستيقظ شعوب العالم من سباتها وتنير الطريق إلى الحرية ويكسروا العزلة ويحرروا القائد، مرة أخرى نتمنى لكم ولمؤتمركم كل التوفيق، ولنستمر في النضال والمقاومة من خلال حماية إنجازات إدارة شنكال الذاتية الديمقراطية".

كما حضر مشاركون وضيوف من مختلف مدن العراق، ومن مدينة ميسان شاركت عضوة منظمة الأيادي المتحدة، ابتهال كاظم العطواني، عضوة منظمة آزواسيتم لدعم النساء والأطفال، زمان عبد الوهاب شلوش من مدينة واسط، من منظمة معاً لحياة سعيدة سوهامة محمود نجم القيسي من بابل، من واسط من منظمة جنة والناس عبيد الشمري سليماني، من ذي قار عضوة جمعية نساء العراق، أمل هلال لفتة، من الديوانية من منظمة الأمن الأخضر كريمة طيب، من الديوانية من منظمة الأرامل العراقيات، هيلين رحيم مردان، من ذي قار عضوة منظمة الخياطة النسائية، بشر إيكلي، ومن كربلاء من المؤسسة الخيرية والبنائية شوّا هديل إنكوشي، من ذي قار بسمة كيفخوشي عناب ريسان كناد.

وبعد الانتهاء من المؤتمر، أَصدرت حركة حرية المرأة الإيزيدية التي باردت في عقد مؤتمر «المرأة، الحياة، الحرية، نحو ثورة نسائية»، بياناً كتابياً إلى الرأي العام، حول أهمية المؤتمر، وجاء فيه:

«في ٢٣ نيسان/ أبريل، عقدنا مؤتمرنا كحركة حرية المرأة الإيزيدية TAJÊ، بمشاركة أكثر من ٣٥٠ مندوبة تحت شعار «مع المرأة، الحياة، الحرية، نحو ثورة نسائية «، كما حضر المؤتمر ضيوف من بغداد وإقليم كردستان وألمانيا، ومنعت الحكومة العراقية الضيوف من روسيا وغرب كردستان من الحضور.

وشاركت في المؤتمر عبر تطبيق زوم وبرسائل مصورة، النساء الإيزيديات من أرمينيا، والسياسية الإيزيدية وفلك ناز أوجا، والمحامية سوسن شومان من لبنان من مبادرة نون لحرية أوجلان، والنساء الإيزيديات من روسيا والاتحاد النسائي الإيزيدي في غرب كردستان.

وانضمت عضوة المجلس الرئاسي العام لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK، سوزدار آفستا إلى المؤتمر برسالة مصورة وعبرت عن أهمية أفكار وفلسفة القائد آبو لتحرير وتنظيم المرأة الإيزيدية، وتصدرت العديد من الرسائل المهمة خلال الندوات التي تم ألقاها في المؤتمر.

الانتقام للإبادة الجماعية ٧٤

ووجهت الآراء في الندوة وتبادلوا وجهات النظر وكانت أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في تاريخ الإيزيديين هي قيادة وبطولة المرأة الإيزيدية التي بنت ثقافة المقاومة، وذكر أنه اليوم ومن خلال فلسفة المرأة، الحياة، الحرية، تجد النساء الحرية في التعبير عن حقوقهن، وبهذه الفلسفة يمكن للمرأة الإيزيدية أن تنتقم من إبادة الـ٧٤.

الحماية الجوهرية

كما برزت نقاط مهمة وهي أن النساء الإيزيديات يعتبرن أنفسهن مسؤولات عن كسر العزلة عن القائد أوجلان، كما تم إظهار العمل والنضال من خلال أنشطة مختلفة مطالبة بحريته الجسدية.

وكان الجينولوجي (علم المرأة) موضوع ملفت للإنتباه في المؤتمر، وفي الوقت نفسه ركزت النساء في المؤتمر على أهمية تنظيم الشابات والحماية الجوهرية للمرأة وإنجازات الثورة النسائية في شمال وشرق سوريا.

أظهرت مشاركة النساء الكرديات والعربيات والمسيحيات والإيزيديات في المؤتمر مرة أخرى أن النساء من أي جنسية أو دين أو معتقد يمكن أن يصلن إلى بعضهن البعض من خلال فكر وفلسفة القائد آبو والقيام بالنضال معاً من أجل حرية المرأة.

كما أعلنت النساء اللواتي اجتمعن حول شعار «المرأة، الحياة، الحرية» أنهن سيقفن ضد كل أنواع عدم المساواة والعنف والعدوان حتى النهاية وسيرفعن من وتيرة النضال من أجل حرية المرأة».

باتحاد النساء وفكرهن الحر ستُهزم سياسات الدولة الإيرانية

سبعة أشهر، ولا يزال صدى انتفاضة «Jin, Jiyan, Azadî» يتردد في أنحاء العالم، وعلى الرغم من القمع والقيود التي تفرضها سلطات الدولة الإيرانية بحق المحتجات والمحتجين في الانتفاضة الشعبية في روجهلات (شرق كردستان) وإيران، إلا أن الانتفاضة الشعبية بريادة المرأة لا تزال محافظة على ألقها وقوتها، بل تزداد بوتيرة أقوى يوماً بعد يوم.

ومنذ مقتل الشابة الكردية جينا أميني – شرارة انتفاضة «Jin, Jiyan, Azadî» – على يد ما تسمى «شرطة الأخلاق» في ١٦ أيلول ٢٠٢٢، انطلقت احتجاجات شعبية من مدينة سقز، مسقط رأسها وانتقلت بعدها إلى العاصمة طهران وثلاثين مدينة أخرى، ومن ثم إلى جميع أنحاء إيران والعالم وتحول شعار الانتفاضة لفكر تسير عليه النساء حول العالم.

في مواجهة ذلك، اتخذت سلطات الدولة الإيرانية تدابير عنيفة لوقف الاحتجاجات، عبر آلة القمع والترهيب وفرض قيود صارمة على حرية النساء، بدءاً من استخدام العنف ضد المحتجات مروراً باعتقال الناشطات الحقوقيات والصحافيات، انتهاءً بفرض عقوبة الإعدام، وتسميم الطالبات ووضع تقنيات لرصد اللاتي «لا يلتزمن بالحجاب».

الناطقة باسم مؤتمر ستار ريحان لوقو في خديث لها لوكالة هاوار عن انتفاضة المرأة في إيران ضد سياسات النظام الايراني قالت: « هذه السياسات ستُهزم بتعاون النساء واتحادهن، وسيثبتن ذلك من خلال فكرهن ونضالهن الحر».

‹كلما ارتفعت وتيرة الانتفاضة تتزايد الهجمات على النساء›

وأشارت ريحان لوقو في مستهل حديثها إلى أن النظام الايران ومنذ عقود تمارس انتهاكات ضد النساء، وقالت: «منذ عقود، ناضلت المرأة ولا تزال تناضل في الشرق الأوسط والعالم من أجل نيل حريتها، وبشكل خاص بطليعة المرأة الكردية التي أصبحت مثالاً في كردستان والشرق الأوسط والعالم، حيث عملت بكفاح تاريخي من أجل استرجاع هويتها وإثبات وجودها، وفي سبيل نيل حياة حرة كريمة تصان فيها كافة حقوقها».

وأضافت «حاربت المرأة في كافة أجزاء كردستان، ضد سياسة التهميش والاحتلال وعدم المساواة وهدر الدماء، وأبدت رفضها لهذه السياسات، وناضلت نضالاً تاريخياً ضد هذه الذهنية».

ريحان لوقو أشارت إلى أن الانتفاضة التي انطلقت بطليعة المرأة في روجهلات كردستان وإيران منذ سبعة أشهر مستمرة دون انقطاع، على الرغم من سياسات الإبادة.، وأكدت أن الانتفاضة التي تحمل شعار «Jin, Jiyan, Azadî»، تتصاعد وتيرتها يوماً بعد يوم.

ولفتت إلى أنه «كلما ارتفعت وتيرة الانتفاضة وذاع صيتها، تتزايد معها الهجمات ضد النساء، وهذا يدل على أن النظام الذي بُني على السلطة لطالما كان يريد إقصاء المرأة، فخلال الانتفاضة ظهر دور المرأة بشكل ريادي؛ ولكن جوبه ذلك بشكل عنيف من قبل النظام الإيراني وموورست بحقها كافة أنواع الحرب الخاصة التي عملت على تشويه صورتها».

ونوهت ريحان إلى أن انتشار شعار «Jin, Jiyan, Azadî» لجميع انحاء العالم، يظهر مدى انتصار الانتفاضة الشعبية بريادة المرأة في روجهلات كردستان وإيران.

‹جميع النساء أثبتن موقفهن في الانتفاضة›

وعن العنف الذي تمارسه الدولة الإيرانية ضد النساء، قالت ريحان لوقو: «يمارس النظام الإيراني شتى أنواع العنف بحق النساء؛ لأنه لا يريد أن تصبح المرأة طليعية في الانتفاضات، وأن تحصل على حقوقها وتكون ذات مكانة ضمن المجتمع».

ولفتت إلى السياسات التي اتبعتها الدولة الإيرانية ضد النساء، قائلةً: «الانتفاضة انطلقت بريادة المرأة، ولهذا يتخوف النظام الإيراني منها، لذلك يستخدم كافة الأساليب القمعية ضدها، ويفرض على النساء الحجاب».

نوهت ريحان إلى أن «هذا ليس من حقهم؛ لأن كل شخص له الحرية التامة في اختيار طريقة حياته وكيف يعيشها»، معربة عن إدانتها للسياسة المتبعة من قبل الدولة الإيرانية بحق المرأة والفئة الشابة والمجتمع على حد سواء.

موضحة أن استهداف الطلبة وتسميمهم، يدل على مدى «ضعف النظام الإيراني واستسلامه أمام مقاومة الشعب».

ومنذ قرابة ٥ أشهر، وتتعرض طالبات المدارس والجامعات في روجهلات كردستان (شرق كردستان) وجميع أنحاء إيران لهجماتٍ بالغازات السامة، وبشكل يومي تصاب العديد من الطالبات بحالات تسمم أودت بحياة العشرات منهن. ويعتقد الكثيرون في إيران أن تعرض الطالبات للتسميم ما هي إلا محاولة من قبل الدولة الإيرانية لإغلاق مدارس الفتيات التي كانت إحدى مراكز الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

ومؤخراً أقدمت سلطات الدولة الإيرانية على تركيب كاميرات في الأماكن العامة والطرقات لـ «رصد النساء اللاتي لا يلتزمن بالحجاب ومعاقبتهن»، في محاولة جديدة لقمع حرية النساء وتضييق القوانين المجحفة بحقهن.

‹الانتفاضة التي أطلقت بريادة المرأة ستنتصر بلا شك›

لفتت الناطقة باسم مؤتمر ستار، ريحان لوقو الانتباه إلى ثورة شمال شرق سوريا المعروفة بثورة المرأة، وقالت: «في شمال شرق سوريا تمكنا نحن النساء بأن نكون طليعيات ونقود ثورتنا، وكشفنا السياسة القمعية للنظام التركي أمام العالم، وبأنه نظام قاتل للنساء وللمرأة الطليعية ذات الفكر الحر».

وأضافت: «في عموم كردستان والشرق الأوسط تمارس نفس السياسة ضد المرأة، وجميع هذه الممارسات ستكسر بتعاون النساء وباتحادهن معاً ستهزم كافة الممارسات ضدهن، وسنثبت ذلك للعالم أجمع من خلال فكرنا الحر ونضالنا».

موضحة ذلك أكثر «المرأة السياسية والمعلمة والدبلوماسية والناشطة الحقوقية والكاتبة جميعهن ينزلن إلى الساحات في روجهلات كردستان وإيران ويقدن الانتفاضة ويثبتن موقفهن وإصرارهن للحصول على حريتهن، وحتى الآن المئات والآلاف من النساء اعتقلن ثمناً لهذه الانتفاضة، وثمناً لطلب الحرية».

في ختام حديثها، أبدت الناطقة باسم مؤتمر ستار، ريحان لوقو، دعمها لانتفاضة النساء في روجهلات كردستان وإيران، وقالت: «باسم ثورة المرأة في شمال شرق سوريا، نبعث بتحياتنا وحبنا لانتفاضة إيران وروجهلات، الانتفاضة التي انطلقت بريادة المرأة بلا شك ستنتصر، وكما أصبحت المرأة في شمال شرق سوريا رمزاً للثورة، ستصبح المرأة في روجهلات كردستان وإيران كذلك، وبنفس الإصرار والعزيمة التي انطلقت من مناطقنا، ستعم كافة أرجاء البلاد. نحن ندعم انتفاضة المرأة في كردستان انتفاضة «Jin, Jiyan, Azadî» ونحن على يقين تام بأننا باتحادنا سنتمكن من عيش حياة حرة وكريمة».

الاتحاد الديمقراطي
العدد (٣٢٤) ٢٤ نيسان ٢٠٢٣
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

المجلس التنفيذي في الجزيرة يستذكر شهداء الحرية ويؤكد على المضي في تحقيق أهداف الثورة

استذكر المجلس التنفيذي في إقليم الجزيرة، شهداء الحرية، واكد على المضي لأجل تحقيق أهدافهم ورفع وتيرة النضال، وذلك بمناسبة عيد الشهداء في شمال وشرق سوريا.

يصادف الخامس والعشرون من نيسان عيد الشهداء في شمال وشرق سوريا يوم استذكار شهداء قره جوخ الذين استشهدوا نتيجة قصف الطيران الحربي لدولة الاحتلال التركي.

المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم الجزيرة، استذكرت بهذه المناسبة جميع شهداء الحرية، خلال بيان لها، وقالت :» إننا نستذكر شهداء قره جوخ وجميع شهدائنا في شمال وشرق سوريا شهداء الحرية و نُجدد العهد على أننا ماضون على نهجهم وخطاهم بما ضحوا به من أجل عزتنا وكرامتنا حتى يتحقق النصر وما كانوا يصبون ويدافعون من اجله».

وتابع :» شهدائنا الذين قدموا أرواحهم في سبيل تحقيق الحرية والاستقرار في المنطقة، والدفاع عن الشعوب المناضلة في شمال وشرق سوريا وسوريا عامة.

هذه التضحيات الجِسام التي قدمت تزيد من يقيننا وإيماننا من أن هذه الدماء الطاهرة أصبحت نبراساً ونهجاً لثورتنا».

بيان المجلس التنفيذي جاء فيه أيضاً :» إن مناسبة إحياء عيد الشهداء في كل عام وفي جميع اللحظات لعظمتهم فهم قادتنا المعنويون وبفضل تضحياتهم نستمر في مسيرة الحرية.

ونستقبل يوما جديداً مزيناً بتضحيات الآلاف من الشهداء في مسيرة ثورتنا الديمقراطية وبروح المقاومة ومبادئ وقيم الأمة الديمقراطية بكل إصرارٍ وعزمٍ، وبرؤيةٍ وطنية وسياسيةٍ جامعةٍ، مع مواصلة العمل الدؤوب لتحقيق اهداف ثورتنا وإنهاء الاحتلال لمناطقنا وإعادة المهجرين إلى ديارهم وبناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية.

نوجه تحية إجلالٍ عظيمةٍ لذوي الشهداء والجرحى ولعموم شعبنا الصامد ، والعازم على المُضي قدماً نحو طريق الانتصار وإشراقة شمس الحرية والعزة والكرامة في عموم شمال وشرق سوريا وسوريا عامة.

نحن في المجلس التنفيذي لإقليم الجزيرة نستذكر شهداء الحرية و نؤكد بأننا ماضون من أجل تحقيق أهداف شهدائنا الأبرار من خلال رفع وتيرة النضال والتصدي لكافة المشاريع التي تستهدف تطلعات شعبنا المناضل وجميع المشاريع المعادية لإدارتنا الذاتية.

"إقدام الاحتلال على حفر الخنادق ترسيخ للاحتلال واقتطاع جزء من الأراضي السورية"

أكدت لجنة مهجري سري كانيه، أن إقدام الاحتلال على حفر الخنادق وإنشاء مناطق عسكرية على طول الحدود، ترسيخ للاحتلال واقتطاع جزء من الأراضي السورية، وطالبت المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات المسؤولة والعمل على وضع برنامج لمشروع سلام شامل، يعيد المواطنين إلى ممتلكاتهم، عودة آمنة دون احتلال.

أقدم جيش الاحتلال التركي منذ أيام على البدء بحفر خندق على طول الحدود في سري كانيه، ما دفع المواطنين إلى الخروج في احتجاجات ضد حفر الخندق في أراضيهم.

لجنة مهجري سري كانيه/رأس العين /رش عينو، أصدرت بياناً إلى الرأي العام، اعتبرت فيه أن حفر الخنادق ترسيخ للاحتلال واقتطاع للأراضي السورية .

اللجنة أكدت تضامنها مع المحتجين، وطالبت بتوسيع رقعتها حتى إنهاء الاحتلال .

وجاء في مستهل البيان :

"أقدم جيش الاحتلال التركي منذ ثلاثة أيام، على البدء بحفر خندق على طول الحدود التركية مع مدينة سري كانيه/رأس العين /رش عينو وأريافها، ضمن سلسلة الانتهاكات المستمرة التي يقوم بها الاحتلال داخل الأراضي السورية، يمتد الخندق بمساحة ٣٠٠متر، وارتفاع ٤ أمتار، ضمن الأراضي الزراعية في الريف الغربي للمدينة، والتي تعود ملكيتها للمدنيين، ما أدى إلى انطلاق احتجاجات متواصلة، وسط حالة من السخط والاستياء الشديدين لدى المدنيين، الذين طالبوا بخروج الاحتلال التركي عبر رفع شعار (المحتل يطلع برا)، ووقف عملية حفر الخندق، في الأراضي الزراعية للمدنيين وتجريف مزروعاتهم، خصوصاً مع اقتراب الموسم الزراعي في المنطقة".

البيان تابع :" تأتي عملية حفر الخندق، وإنشاء مناطق عسكرية على امتداد الحدود كحالة لترسيخ الاحتلال واقتطاع جزء من الأراضي السورية المحتلة، وضمها إلى الدولة التركية، وهذا الأمر الذي يصنف انتهاكاً لحدود وأراضي دولة مجاورة، مستغلاً الصمت المُريب للمجتمع الدولي، بمشاركة بعض الجهات المتواطئة من دول وشركات ومنظمات، ثم جعل كل هذه الملفات ورقةً لصفقات، ومقايضات مشبوهة لاحقاً على حساب دماء وحقوق وتطلعات شعوب سوريا".

البيان أشار إلى جرائم الاحتلال في المنطقة المحتلة: "بينما تعمل تركيا على جعل المنطقة عسكرية وأمنية، فهي تقوم بانتهاكات بحق المدنيين، عبر حفر الخندق في الأراضي الزراعية، وجرف المساحات المزروعة، ومنع المزارعين في الريف الغربي من الوصول لأراضيهم، الأمر الذي يصنف انتهاكاً جديداً، يدخل في سجل الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال التركي منذ احتلال مدينة سري كانيه/رأس العين في تشرين الأول ٢٠١٩ضمن عملية "نبع السلام"، التي أسفرت عن تهجير السكان الأصليين، واستقدام مستوطنين من عوائل وأُسر مسلحي تنظيم داعش الإرهابي من محافظات، إضافة إلى السيطرة على ممتلكات وأرزاق المهجرين" .

وأضاف البيان: "نحن في لجنة مهجري سري كانيه/ رأس العين، نتابع بقلق قيام دولة الاحتلال التركي ونظامها القمعي (كحكومة حرب)، وبالتعاون مع مرتزقة الجيش الوطني السوري بالمزيد من الانتهاكات التي تنافي المواثيق الدولية، ومعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتُعرض حياة المواطنين للخطر، وتشرعن الاستيلاء على أملاك المدنيين، وضمها إلى الدولة التركية".

بيان اللجنة نوه إلى ضرورة أن تشمل أي مبادرة لحل الأزمة السورية طرح قضية سري كانيه وعفرين وكري سبي والمناطق المحتلة، وأن يسفر عنها إنهاء الاحتلال التركي: "وإخراج فصائل الجيش الوطني السوري الموالية لتركيا، والعمل على إقامة منطقة آمنة، تؤمن العودة الآمنة، ودون احتلال للمدنيين والسكان الأصليين للمدينة، وإخراج المستوطنين".

بيان اللجنة في ختامه طالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات المسؤولة، " من خلال النظر في الانتهاكات التي يقوم بها المحتل التركي، والعمل على تسوية واقع المنطقة، بمنع أي خطوات تعمل على جعلها منطقة عسكرية، تخدم مصالح المحتل، بل العمل على وضع برنامج لمشروع سلام شامل، يعيد المدنيين إلى ممتلكاتهم، عودة آمنة دون احتلال".

الصحافة الحرة صوت الحياة الحرة والديمقراطية

هنأ اتحاد إعلام المرأة (YRJ) الذكرى الـ ٢٥ بعد المائة ليوم الصحافة الكردية، وأشار أن الصحافة الحرة أصبحت جزءاً من نضال الحرية الـ ٥٠.

بمناسبة الذكرى الـ ١٢٥ ليوم الصحافة الكردية، أصدر اتحاد إعلام المرأة (YRJ)، بياناً إلى الرأي العام، هنأ في مستهله جميع الصحفيين الذين ضحوا بأرواحهم وكافحوا بشجاعة لحماية الحقيقة، وعلى وجه الخصوص الصحفيات وجميع العاملين في الصحافة الحرة.

ولفت البيان إلى أن الصحافة الحرة مرت بمراحل مهمة جداً من النضال في تاريخ كردستان، وتزامن هذا النضال مع مقاومة الشعب الكردي الذي حارب من أجل وجوده من الإبادة الجماعية، وأن الصحافة الحرة خاضت صراعاً لا مثيل له ضد ثقافة الإبادة الجماعية والاحتلال والتعصب الجنسي ولعب دوراً حاسماً في النضال أمام القوى المهيمنة والفاشية التي لم تأخذ في الاعتبار ثقافة وهوية الشعب الكردي.

وأكد YRJ أن إظهار حقيقة قيادة المرأة لهذا النضال عبر تنظيمها، سيكون من واجباته الأساسية مدى الحياة، في وجه هجمات القوى المهيمنة والبطريركية التي تريد إخفاء هذه الحقيقة الملموسة.

ونوّه البيان أنه على الرغم من معرفة الصحفيين/ات ضمن الصحافة الحرة، أن مهمتهم أخطر جبهة في النضال، يستمرون في حماية الحقيقة التي رأوها كواجبهم الأساسي، وأنهم عاهدوا على دفع الغالي والنفيس في سبيلها، وقال البيان «على الرغم من جميع عمليات القمع والهجمات والاعتقالات، إلا أن الإعلام الحر خطى خطوات تاريخية وأصبح مصدراً لنشر الحقيقة حول العالم».

وفد من حزب الاتحاد الديمقراطي يشارك بمراسم استذكار ضحايا مجازر الأرمن في قامشلو

شارك وفد من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ، ووفد من المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله أوجلان بمراسم الذكرى ١٠٨ لاستذكار ضحايا مجازر الأرمن والتي أقيمت اليوم في مدينة قامشلو بشمال وشرق سوريا.

واقيم مراسم استذكار ضحايا المجازر الأرمن التي ارتكبتها الدولة ارتكبتها الدولة الطورانيّة في ٢٤ إبريل/ نيسان عام ١٩١٥ بحق الشعب الأرمني راح ضحيّتها مليون ونصف شهيد.

وأصدر حزبنا بيان بخصوص هذه الذكرى الأليمة جاء في نصه:

يصادف الرابع والعشرين من نيسان الذكرى ١٠٨ للمجازر التي ارتكبتها الدولة العثمانية بحق الشعب الأرمني، هذه المجازر التي أدت إلى وقوع مليون ونصف المليون من الضحايا وتهجير وقتل ونفي مئات الآلاف من الشعب الأرمني تعتبر أكثر المجارز إجراماً ضمن سلسلة حملات الإبادة التي شنتها العقلية الطورانية التركية بحق شعوب المنطقة من كرد وأرمن وسريان آشور وعرب.

هذه المجازر التي تتكرر بشكل ممنهج إلى يومنا هذا أصبحت جزء لا يتجزأ من سياسات الأنظمة الفاشية المتعاقبة على الحكم في تركيا، والجرائم والمجازر التي يرتكبها النظام الفاشي الاردوغاني بحق الشعب الكردي سواء في شمال سوريا عفرين وسري كانيه وفي شمال وجنوب كردستان هي ذاتها ارتكبها أجداده الفاشيين بحق شعوب كردستان والمنطقة عموماً، وهو الموروث الدموي لأنظمة الإبادة المتوارثة في تركيا.

في الذكرى الثامنة بعد المئة للإبادة الجماعية بحق الشعوب الأرمنية والسريانية –الاشورية، نجدد استنكارنا وإدانتنا لتلك الإبادات، ونؤكد بأن مصير شعوب المنطقة متعلق بمدى وحدتها وتكاتفها بوجه الأنظمة الديكتاتورية وعلى رأسها النظام الفاشي في تركيا.

بهذه الذكرى الأليمة ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى القيام بمسؤولياتها حيال الانتهاكات وجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام الفاشي التركي والمجموعات الإرهابية بحق أبناء شعب سوريا عموماً، وردع نظام تركيا الأردوغانية التي لا تزال تمارس السلوكيات المدمرة نفسها.

و نؤكد بأن ما تطرحه الإدارة الذاتية من مشروع لحل الأزمة السورية مستند في جوهره على التعايش المشترك وكفيل بتحقيق تطلعاته وتزيد من تعزيز النضال المشترك للشعوب ضد كل سياسات الإبادة وتحقق الحرية والديمقراطية.

شيوخ ووجهاء العشائر السورية تؤكد دعمها لمبادرة الادارة الذاتية لحل الأزمة السورية

أطلقت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، في ١٨ نيسان الجاري، مبادرة لحل الأزمة السورية وإيصال الشعب السوري إلى بر الأمان، وإنهاء الحرب المستعرة منذ ١٢ عاماً.

وحول هذه المبادرة دعا أبناء قبيلة الجبور القبائل والعشائر السورية لدعم مبادرة الإدارة الذاتية وترك الخلافات جانباً، بهدف إنهاء جميع العقبات التي تواجه السوريين.

عضو مجلس قبيلة الجبور في إقليم الجزيرة، إبراهيم السلطان، وفي تعليق على مبادرة الإدارة الذاتية أوضح: "إن مبادرة حل الأزمة السورية التي أطلقتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، هي بمثابة حل إيجابي للشعب السوري عامة، ودعوة إلى أن يكون الحوار سورياً، وعدم قبول التدخلات الخارجية".

وشدد إبراهيم السلطان على ضرورة تعاطي حكومة دمشق بإيجابية مع مبادرة الإدارة الذاتية التي تصب في خدمة الشعب السوري، وتنهي الأزمة السورية.

ودعا السلطان العشائر والقبائل العربية والكردية، لدعم مبادرة الإدارة الذاتية، وطالب الأخيرة ببذل جهود أكثر لتحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة عبر التواصل مع السوريين.

خطوة لإنهاء جميع العقبات

المتحدث باسم مجلس قبيلة الجبور حمزة الآغا أوضح أن جميع المكونات في سفينة واحدة، أينما وُجدت، والدم السوري عزيز على جميع السوريين، ويجب عدم التفريط به.

وتوجه حمزة الآغا بالشكر للإدارة الذاتية على المبادرة التي أطلقتها، وأكد أنها تصب في مصلحة الشعب السوري كافة، وخطوة لإنهاء جميع العقبات التي تواجه السوريين.

دعا الآغا كافة الأطراف السورية لدعم المبادرة ووضع خلافاتها جانباً؛ لإنهاء الأزمة السورية وحلها، ونوه: "المؤامرات مستمرة على شعبنا السوري، لذا على جميع الأطراف مراجعة حساباتها وتأييد المبادرة، للحد من التدخلات الخارجية العدوانية التي تسيء إلى وحدة شعبنا والإفراط بمصيرهم، ولحماية مناطقنا وتحرير أراضينا المحتلة من قبل الاحتلال التركي".

الجمعيات الزراعية التعاونية النسائية تتوقع حصاداً جيداً لمواسم هذه السنة

زرعت الجمعيات (الكوبراتيف) الزراعية التعاونية النسائية مادتي القمح والشعير في ٨ قرى في مقاطعة قامشلو، وتتوقع حصاداً جيداً ومحاصيل وفيرة.

تضم مقاطعة قامشلو ٦ جمعياتٍ زراعية تعاونية نسائية، منها ٣ جمعيات في ديرك و٢ في كركي لكي و٢ في تربه سبيه وواحدة في عامودا. وأُسست جمعيات ديرك في قرى تقل بقل، وعين ديوار والزهيرية وجمعيات كركي لكي في مركز المدينة، وجمعيات تربه سبيه في قريتي علي بدران وتل معروف، وجمعية عامودا في قرية توبز.

وتُدار هذه الجمعيات التي تأسست عام ٢٠١٥ من قبل المجالس والإدارات وتزرع الأراضي التي استأجرتها من هيئة الاقتصاد في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، كل عام. وبعد الحصاد تُدفع أجرة الأرض وتُلبى الاحتياجات.

زراعة القمح والشعير في ٨ نقاط

وزُرعت الأراضي في هذه المناطق أي القرى الثمان هذا العام بمحصولي القمح والشعير، وتتولى عضوات هذه الجمعيات كافة المهام الزراعية من البداية حتى النهاية، إذ يقمن بالزراعة والري والحصاد ونقل المحاصيل إلى المؤسسات المعنية، إذ تعمل مئات النساء في هذه الجمعيات الـ ٦، بعبارة أخرى؛ فإن النساء شريكات في هذه الجمعيات من جهة ويقمن بالمهام العملية من جهةٍ أخرى. وتتولى العمل الزراعي في عامودا أسرتان من أهالي عفرين المهجرين، فيما تتولى القوات الأمنية مهمة حراسة الأراضي المزروعة.

يتوقعون محاصيل وفيرة هذا العام

حسب المعلومات التي قدمتها عضوة لجنة الاقتصاد في مؤتمر ستار في مقاطعة قامشلو، شرفين محمد، لوكالتنا، فإن مصاريف الزراعة تُدفع من ريع الأراضي بعد الحصاد. ووفقاً لهذا، تُخصص نسبة ٧٥ في المائة من هذه المحاصيل لعضوات الجمعيات ونسبة ١٥ في المائة للموسم الزراعي القادم و١٠ في المائة لدفع أجور الأراضي وباقي المصاريف.

وأشارت شرفين إلى تأخر هطول الأمطار هذا العام، لكن الأمطار الأخيرة نفعت المحاصيل، لذا لديهم أمل بمحاصيل وفيرة هذا العام.

وأوضحت شرفين أن الدورات التدريبية والاجتماعات والأعمال التطبيقية التي جرى خوضها، خلقت عقلية خلاقة ومُنتجة وقائمة على الحياة المشتركة، وهذا ما ينعكس إيجابياً على الزراعة.

الاتحاد الديمقراطي PYD 2003

العدد (٣٢٤) ٢٤ نيسان ٢٠٢٣

www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

مستشار رئيس أرتساخ: التعاون الوثيق بين الأرمن والكرد سيضع حداً لسياسة الإبادة التركية

شدد مستشار رئيس جمهورية أرتساخ على ضرورة أن يكون هناك تحالف وتعاون وثيق بين الشعبين الكردي والأرمني، مشيراً إلى أن الشعبين عانيا كثيراً من ممارسات الدولة التركية.

ومع حلول ١٠٨ أعوام على المجازر العثمانية بحق الأرمن والذي راح ضحيتها زهاء مليون ونصف المليون أرميني، باتت ٣٢ دولة في العالم تعترف بهذه المجزرة وتصفها بأنها إبادة جماعية.

ويحيي العالم في كل من الرابع والعشرين من نيسان الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي ارتكبها العثمانيون - والتي ما زالت مستمرة على يد أردوغان - وتوصف بأنها «أول إبادة عرقية» في القرن العشرين.

لكن الاعتراف بالمجزرة على إنها إبادة، لم تثنِ الدول التركية عن ارتكاب مجازر أخرى بحق الأرمن وغيرهم من القوميات (العرب والكرد واليونانيين) حيث تواصل دولة الاحتلال الإبادة ضد السوريين (الكرد والعرب) وضد الأرمن في قره باغ.

مستشار رئيس جمهورية أرتساخ، دافيد بابايان، وفي حديث خاص لوكالة هاوار، اعتبر «الإبادة الجماعية للأرمن والكرد والإيزيديين والآشوريين واليونانيين التي ارتكبتها تركيا من أخطر الجرائم في تاريخ البشرية».

وأضاف «لا تزال سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها تركيا تجاه الأرمن والكرد مستمرة»، مشيراً إلى أنه «يمكن القول إن هذه هي أطول عملية (إبادة جماعية) في التاريخ».

ويؤكد مستشار رئيس أرتساخ بأن تركيا وأعوانها «يواصلون ارتكاب المجازر والترحيل بحق هؤلاء الأرمن والكرد في مناطق مختلفة، فضلاً عن إنكار هذه الجرائم ومحاربة أي دولة أو منظمة تعترف بسياسة الإبادة الجماعية التركية»، لافتاً إلى أن «أرتساخ تعتبر من أهم أهداف الإبادة الجماعية التي نفذتها تركيا وأذربيجان معاً».

أما بخصوص السبل لوقف سياسة الإبادة التركية طالب بابايان المجتمع الدولي بإدانة تركيا وأذربيجان لجرائمهما، والضغط عليهما أيضاً للاعتراف بجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة. ومع ذلك، فإن هذا من الناحية العملية، هو أمر خيالي، بحسب بابايان، لأن القيم الحالية تستند إلى المصالح فقط، مضيفاً بأن هناك دول وقوى مختلفة تدعم تركيا وأذربيجان بشكل مباشر وغير مباشر وتحميها وتشجعها، لهذا السبب يجب أن يكون هناك نهج متعدد المسارات.

ويعتبر دافيد بابايان أن جوهر القضية هو العمل مع مختلف الدول والمنظمات الدولية لتحقيق الاعتراف بالجرائم وإدانتها، لكنه دعا إلى انتهاج مسارات إضافية، بالتوازي مع ذلك، وبأن تكون هناك تحالفات قوية وتعاون بين الضحايا والبلدان للوقوف معاً ضد الإبادة الجماعية التركية الأذربيجانية.

كما شدد مستشار رئيس أرتساخ على ضرورة أن يكون هناك تحالف وتعاون وثيق بين الشعبين الكردي والأرمني، مشيراً إلى أن الشعبين عانيا كثيراً من الدولة التركية والتعاون الوثيق هنا أمر طبيعي.

وأوضح بابايان أن التعاون الوثيق بين الشعبين الكردي والأرميني «سيُظهر تحالف الأرمن المسيحيين والكرد المسلمين أيضاً، وأن الجريمة ضد الإنسانية لا تعترف بالدين، وهي غير مقبولة أيضاً لجميع الأديان، خاصة بالنسبة لمثل هذه الأديان العالمية». إلى جانب ذلك، سيؤدي هذا التعاون الوثيق والتحالف إلى محو بقايا بعض المشاكل في الماضي المرتبطة بالفتنة التي بثتها تركيا بين الكرد والأرمن، بحسب بابايان.

صراع انتخابي في تركيا بين «الميثاق الملي» و«لوزان»

بعد اتفاق أطراف المعارضة التركية على ترشيح رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو للانتخابات الرئاسية المقررة في ١٤ مايو/أيار، تحدث رئيس حزب المستقبل أحمد داوود أوغلو في لقاءٍ صحافي عن تبريره لدعم شخصية تقود حزباً علمانياً صلباً، فقال إن «كمال كليجدار أوغلو، يقوم بهدم وإسقاط كل ما يبدو على أنه من المحرمات في حزب الشعب الجمهوري.

«كمال بيه»، وهو الاسم الانتخابي الشائع لكليجدار لدى أنصاره وداعميه، يضع هذا التوصيف في قلب حملته الانتخابية؛ كزعيمٍ يخوض في «المساحات المحظورة» المعروفة تاريخياً في مسيرة حزبه منذ تأسيسه عام ١٩٢٣ بقيادة مصطفى كمال. وهو يروج عن نفسه، ضمناً، بقيادة مسارٍ جديد في التغيير ضمن رؤيةٍ تريد في نهاية المطاف ليس فقط الوصول إلى السلطة، بل استبدال نواة الحكم من اليمين الذي حكم معظم أعوام ما بعد انقلاب ١٩٨٠ وحتى اليوم، إلى «يسار الدولة».

و«يسار الدولة» ليس هو نفسه يسار المجتمع – ومن المهم هذا التمييز في فضاء اليسار السياسي – إذ أن توسيع قاعدة الحكم اليساري، في حال فوز كليجدار أوغلو، يتوقف على قدرته في إدماج فئاتٍ سياسية جديدة في النظام السياسي الجديد، وفرص نجاحه تتساوى مع احتمالات فشله.

وللمفارقة، فإن اتساع شعبية كليجدار أوغلو مرهون بمسألةٍ حساسة للغاية تاريخياً داخل حزب الشعب الجمهوري، وهو أن يكف عن تمثيل مبادئ حزب الشعب الجمهوري المعروفة. فهذا الجسم السياسي الأقدم في تركيا يعاني من جمودٍ في حجم كتلته الانتخابية، وهي بين ٢٣ إلى ٢٧٪ خلال الأعوام العشرين الماضية. طيلة هذه المدة، لم يقم حزب الشعب الجمهوري بأي «فتوحاتٍ انتخابية» جديدة، ما عدا فوزه ببلديتي أنقرة وإسطنبول، ويعود الفضل فيهما إلى توحد أحزاب المعارضة التركية، وبالتحديد حزب الشعوب الديمقراطي، لدعم مرشحي الشعب الجمهوري في خطوةٍ كانت تهدف إلى كسر سلسلة الانتصارات المتصلة لحزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢ حيث كادت الحياة السياسية تموت تحت وطأة «مسلسل الانتصارات» للعدالة والتنمية.

بمقدار تحرر حزب الشعب الجمهوري من الفضاء السياسي القديم (التأسيسي) للحزب، سيكسب مساحاتٍ سياسية جديدة. فأزمة الحزب، منذ إقرار قانون التعددية الحزبية عام ١٩٤٦، تكمن في عجزه عن الخروج من وضعية «حزب الأقلية السياسية» باعتبار أن اليمين التركي منذ عام ١٩٥٠ وحتى حقبة «العدالة والتنمية» الحالية شكل الأغلبية في الأصوات وتداول الحكم. وطيلة العقدين الماضيين، لم يقم حزب الشعب الجمهوري بشيءٍ سوى الحفاظ على موقعه كـ«قائدٍ للمعارضة». وما كان لهذا الجمود أن يصبح ورطة سياسية من دون عقلية الاتحاد والترقي التي سادت في حقبة قيادة دينيز بايكال للحزب (من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠) إذ سار بايكال على نهجٍ مبتكر النسخة السائدة من «الكمالية» عصمت إينونو في القيام بوظيفة حارس النظام من موقع المعارضة. وكانت جلّ طروحات بايكال منذ ٢٠٠٢ هو اتهام حزب العدالة والتنمية بالتقرب من «الإرهابيين»، ويقصد بذلك فترة عرفت بإسم الانفتاح على القضية الكردية قادها أردوغان تحت عنوان الانفتاح الديمقراطي. وكان حزب الحركة القومية أقرب حلفاء الشعب الجمهوري لعرقلة مساعي أردوغان في السير بهذا الانفتاح نحو مسار جاد. فميراث الجريمة السياسية المنظمة تضرب عميقاً في ذهنية الحزبين، خاصةً الحركة القومية الأقرب إلى «غرفة الجمهورية السوداء».

الجانب الذي رفضه مصطفى كمال في الاتحاد والترقي تمحور حول ما إذا كانت تركيا التي أعلنها جمهورية عام ١٩٢٣ وطناً نهائياً أم دولة مرحلية لتوحيد الشعوب التركية من الأناضول إلى آسيا الوسطى.

ولطالما كانت الجريمة المنظّمة تكويناً أساسياً في منظومة الجمهورية، ليس فقط منذ التأسيس عام ١٩٢٣، إنما منذ دخول كوادر الاتحاد والترقي إلى السجون في الفترة بين ١٩٠٠ – ١٩٠٨. فحين خرج العديد من هؤلاء من السجون، اكتسبوا أداتين للعنف، الأولى ما تعلموه خلال السجون المكتظة بالمجرمين في أولوية العنف للنجاة، والثانية اصطحبوا معهم العديد من المجرمين من السجون إلى العمل التنظيمي. في فترة مصطفى كمال ومن جاء بعده، تم إسناد جزء من واجبات حماية الدولة إلى مجموعاتٍ غير رسمية هدفها تطبيق رؤية الجمهورية. وكان هؤلاء أداة الرقابة الأكثر قسوة على المجتمع الكردي، خاصةً في المدن الكبيرة غير الكردية.

على خلاف ما هو شائع، لم يستوعب حزب الشعب الجمهوري، تحت قيادة مصطفى كمال، كل الإرث الدموي لجمعية الاتحاد والترقي، أو طروحات مفكّريها، أمثال ضياء كوك ألب. فقد كان الحزب، في جانبٍ منه، حركةً مضادة للاتحاد والترقي. وهذا الجانب يتمحور حول مساحة تركيا، وليس أسلوب إدارتها. فالاتحاديون تطلعوا على الدوام لاستعادة ما اعتبروه ممتلكات تركيا المحددة بخط هدنة ١٩١٨. حسم مصطفى كمال مبكراً الجدل حول مساحة تركيا وحدودها، وقبل بخريطة تركيا كما أقرتها معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وعدّ البلد الذي خرج بموجب المعاهدة وطناً نهائياً للأتراك.

في خطابٍ ألقاه نهاية عام ١٩٢١، قال مصطفى كمال، منتقداً دعاة كل من الإتحاد الاسلامي والطورانية: «أيها السادة، نحن لسنا من الرجال الذين يلهثون وراء الأوهام الكبيرة ويحتالون على عمل الأشياء التي لا يمكننا أن نفعلها في الواقع.. وبدلاً من ملاحقة الأفكار التي لم نكن ولم نستطع أن ندركها، وبالتالي يزداد عدد أعدائنا، دعونا نعود إلى حدودنا الطبيعية والمشروعة. علينا أن نعرف حدودنا» (برنارد لويس – تاريخ تركيا الحديث – ص ٤٢٤).

الجانب الذي رفضه مصطفى كمال في الاتحاد والترقي يتمحور حول ما إذا كانت تركيا التي أعلنها جمهورية عام ١٩٢٣ وطناً نهائياً أم دولة مرحلية لتوحيد الشعوب التركية من الأناضول إلى آسيا الوسطى. فقطع مصطفى كمال الصلة مع الطورانية، في هذه النقطة، من أجل المحافظة على دعم الاتحاد السوفييتي له، لكنه استمر في برامج الهندسة الاجتماعية عبر استكمال برنامج تهجير الكرد من شمال كردستان الذي تم اعتماده من قبل الاتحاد والترقي بعد استكمال الإبادة ضد الأرمن. لذلك، من مبادئ حزب الشعب الجمهوري الحفاظ على تركيا كما حددتها لوزان، وليس توسيع حدودها. وإذا ما قارنا الطروحات السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وما يجري اليوم، فإن الحزب الأكبر الذي يمثل ذهنية الاتحاد والترقي في الوقت الحالي هو حزب العدالة والتنمية. وبينما اختص حزب الشعب الجمهوري بتبرير الجريمة المنظمة داخل حدود تركيا، من انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ إلى ثورة ديرسم عام ١٩٣٧، والتحريض على أي انفتاح سياسي على القضية الكردية، فإن «العدالة والتنمية» أخرج ذهنية الجريمة من داخل حدود تركيا وقاد حملة احتلال مناطق واسعة في سوريا والعراق، معظمها من الأراضي الكردية، وفعل في عفرين وسري كانيه وغيرها من المناطق المحتلة ما كانت تفعله «دولة حزب الشعب الجمهوري» في شمال كردستان خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

يحتدم الصراع في تركيا. والانتخابات المقبلة هي الفيصل بين رؤيتين لهما امتدادٌ في التاريخ بين من يريد «تركيا اللوزانية» ومن يريد توسيعها على جماجم الكرد داخل وخارج تركيا ليحصل على النسخة الطورانية من حدود الميثاق الملي.

المركز الكردي للدراسات

YEKÎTIYA DEMOKRATÎK
PYD 2003
Hejmara 324 / 24 Nîsan ê 2023
www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

Însiyatîfa Rêveberiya Xweser ji bo çareserkirina kirîza Sûriyê Gelê Sûiryê li hêviya çareseriyeke aştiyane ku aramî û ewlehiyê ji wan re misoger bike

1 -Tunebûna nirxandin û şîrovekirina rast a aloziya Sûriyeyê.
2-Nederxistina bernameya çareseriya aştiyane û demokratîk.
3- Nebeşdarbûna hemû hêzên aktîf ên Sûriyeyê di diyalogê de û israra li ser çareseriyên ku ji derve hatine pêşkêşkirin.
Her wiha binketina serdestiya Sûriyeyê ku di pêkanîna rola xwe ya erênî de ku çareseriyeke siyasî ji aloziya Sûriyeyê re peyda bike. Ji ber wê jî diviyabû ji destpêkê ve lêgerîn der barê wekheviya aştiyane ji aloziyê re û vexwendina hemû aliyên ji bo çareserkirina wê, lê ew li derveyî vê pîvanê ma û ew jî çareseriya dawîn û dirêjkirina aloziyê bû. Vê yekê jî zehmetiyên gel zêde kirin.
Li gorî vê yekê divê çareseriyek ji aloziya Sûriyeyê re ji hundir ve were dîtin û divê hikumeta Sûriyeyê helwesteke berpirs diyar bike û tedbîrên pêwîst ji bo serxistina çareseriyê werin girtin.
Girîng e ku ji hemû hêzên siyasî (partî, rêxistinên jin û ciwanan) di diyarkirina pêşeroja rêveberiya welat û şeklê wê li Sûriyeyê, girîngiya vê mijarê di pêkanîna aştî û aramiyê de pir girîng e.
Sûriye welatê hemû pêkhateyên wê ye. Ji ber wê jî ji bilî diyarkirina pêşeroja wê û çareserkirina aloziya welat li pêşiya wê rê tune ye.
Ji bo pêkanîna vê yekê jî divê ev tişt were diyarkirin:
1- Em di Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê de teqeziyê li ser yekitiya xaka Sûriyeyê dikin û baweriya me heye ku nabe pirsgirêkên li Sûriyeyê derveyî çarçoveya yekitiya welat, were çareserkirin. Di vê çarçoveyê de û bi armanca pêkanîna çareseriyê em teqez dikin em ji bo hevdîtina bi hikumeta Sûriyeyê û diyaloga bi wê û hemû aliyên Sûriyeyê re ji bo şêwermend û nîqaşkina pêşkêşkirina însiyatîfan her wiha dîtina çareseriyê ji aloziya Sûriyeyê re.
2- Tunebûna siyaseta demokratîk û civakî her wiha tunebûna itîrafa bi taybetmendiya hemû pêkhateyên Sûriyeyê û mafên wan ku ew jî bingeha aloziya Sûriyeyê ye (mezheb, kom) ku taybetmendî û mafê wan di welatbûyîn û wekheviyê de heye. Hin beşdarên welatparêz û taybetmendiya wan divê werin erêkirin û rêzdariyê bidin wan. Ew jî bingeha hevgirtina niştîmanî ye. Ji ber yên wê jî divê çareseriyeke demokratîk ku hemû beşên civakê bi rêya bawerî û itîrafa bi mafên rewa yên hemû pêkhateyên (Kurd, Ereb, Suryan û Asûr) û yên ol ku civaka sûrî ji wan pêk tê, parastina mafên komî yên van pêkhaateyan, pêxistina nirx û mekanîzmeyên demokratîk, avakirina sîstemeke rêveber, siyasî, demokratîk, pirreng û ne navendî ku mafên her kesî bêyî cûdahî diparêze, beşdar bibin.
3- Bi rêya tecrubeya sîstema demokratîk ku li herêmên Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê tê meşandin, hate teqezkirin ku hemû gelên herêmê dikarin hemû mafan bidest bixin, bi azadî bijîn. Ev jî di nava atmosfereker aramî û ewlehiyê de. Her wiha îsbat kir ku gel dikarin bi rêya rêveberiyên xweser pirsgirêkên xwe çareser bikin û ew jî bi rêya pêkanîna şopandina welatiyan bi awayekî raste rast ji rêveberina herêmên xwe re da ku li hember zehmetî û pirsgirêkan bisekinin.
Ev yek hate teqezkirin ku hevgirtina civakî, demokratîk û aramî bi rêya beşdarbûna hemû aliyên siyasî, çandî û civakî di rêveberiyan de, hate bidestxistin.
Em di wê baweriyê de ne ku ev nimûneya civakî, demokratîk û ekolojîk ku li ser esasê azadiya jin û parastina ekolojiyê hatiye avakirin û li herêmên pêk tê, têrê dike ku bibe bingeha sereke ya gihaştina çareserkirina aloziya Sûsriyê ye. Ew jî çareseriyên serkeftî ji hemû dozen ku civaka Sûriyeyê ji ber wan zehmetiyan dibîne, pêşkêş dike.

4- Em teqez dikin ku dewlemendî û çavkaniyên aborî yên heyî divê bi awayekî wekhev li hemû herêmên Sûriyeyê werin belavkirin. Ji ber çavkaniyên heyî li Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê mîna (Petrol, gaz û berhemên çandiniyê) mîna hemû çavkaniyên heyî li herêmên din ên Sûriyeyê ye û ew jî milkê hemû gelê Sûriyeyê ye. Em careke din teqez dikin ku divê ev çavkanî bi rêya lihevkirina bi hikumeta Sûriyeyê re û bi rêya diyalog û lihevkirinê, beşdar bibin.
Ji bo peydakirina pêwîstiyên sereke ji şêniyan re, gihaştina çavkanî û alîkariyan ji hemû herêman re divê deriyê Yarûbiyê (Til Koçer) ê gumrikê û deriyên din jî werin vekirin. Ev yek jî dikeve ser milê hikumeta Sûriyeyê ku mirov dikare çareseriyeke baş li gorî her kesî û li gorî berjewendiya gelê Sûriyeyê li her deverê.
5- Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê bi armanca kêmkirin û sînordarkirina pirsgirêk û zehmetiyên li hember gelê Sûriyeyê ji hemû pêkhateyên ku ji herêmên xwe koçber bûne yan jî koçberî derveyî welêt bûne û bidawîkirina zehmetiyên mirovî û li gorî derfetên xwe de amade ye wan hembêz bike û werbigire. Her wiha ji destpêka damezrandina xwe heta niha welatiyên Sûriyeyê yên din jî wergirtin. Li gorî vê yekê wê tedbîrên pêwîst bigire.
6- Em teqez dikin ku têkoşîn û xebatên me yên şerê li dijî terorê de li dijî terora rêxistinên terorîst ên DAIŞ'ê û yên din, berdewam e û dê berdewam bike. Her wiha ji tunekirina gefên li ser Sûriyeyê, herêm û tevahî cîhanê. Me berpirsiyariya xwe li dijî xeteriya van rêxistinan li şûna tevahî cîhanê bi rêya berdêlên hatine dayîn û bi hezeran şehîd û birîndar çêbûn, pêk anî.
7- Hikumeta Tirkiyeyê ya dagirker aloziya Sûriyeyê kûrtir kir, xaka welat û yekitiya wê parçe kir, destek û pişgirî da komên terorîst mîna DAÎŞ'ê û komên din. Hikumeta Tirkiyeyê destwerdana Sûriyeyê dike da ku çavan ji ser aloziya xwe ya hundirîn bigire û pirsgirêkên xwe bi rêya binpêkirin, êriş û bikaranîna komên terorîst û çeteyan di pêkanîna armancên xwe de, bikar tine.
Ji ber binpêkirinên dewleta Tirk zehmetiyên mirovî çêbûn û maf bir û destek da komên terorîst ên weke DAÎŞ'ê û yên din. Destwerdana dewleta Tirk a dagirker li Sûriyeyê, ji bo balê ji krîzên xwe yên navxweyî dûr bixe û pirsgirêkên xwe derdixe welatên cîran, bi êrîş û bikaranîna komên çete û terorîstî ji bo bicihanîna armancên xwe, hat. Kiryarên êrîşkar ên dewleta Tirk ên bi armanca guhertina dem hatin binpêkirin û ev yek nayê qebûlkirin ji ber armanca wê guhertina demografiya şêniyên herêmê ye.
Sedemên hemû pirsgirêkên li ser sînorê Sûriye-Tirkiyeyê ji ber siyaset û kiryarên dijminahî yên hikûmeta AKP- MHP'ê ne ku dixwaze bandorê li siyaseta navxweyî ya Sûriyeyê bike û rewşa jinûve li gorî berjewendiyên xwe biguhere. Bihane û belgeyên hikûmeta AKP-MHP'ê di dijminatiya Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê de ji rastiyê dûr in. Hewldana kuştina Fermandarê Giştî yê QSD'ê li Silêmaniyê belgeya herî zelal a vê yekê ye. Bêguman tu dijminatiya me bi gelê Tirkiyeyê re tune ye. Divê dewleta Tirk dagirkeriya xwe ji xaka Sûriyeyê bidawî bike. Ji ber em dixwazin bi Tirkiyeyê û hemû welatên derdor û gelên wan re bi aştî bijîn. Lê em careke din teqez dikin ku eger dewleta Tirk êrişî gel û xaka me bike, em ê mafê xwe di parastina rewa de bikar bînin.
8- Bi armanca pêşxistina çareseriyeke demokratîk û aştiyane li Sûriyeyê, di serî de em bang li dewletên Ereban, Neteweyên Yekbûyî û hemû hêzên navneteweyî yên ku di mijara Sûriyeyê de çalak in, dikin û em bang li hemûyan dikin ku roleke erênî û bi bandor ku di destekê bide peydakirina çareseriyeke hevbeş bi hikûmeta Sûriyeyê, Rêveberiya Xweser û hêzên niştimanî yên demokratîk re, bilîzin.
9- Em careke din teqez dikin, ji bo çareserkirina aloziyê û di çarçoveya yekitî û aramiya Sûriyeyê de, pêşxistin û pêkanîna çareseriyeke siyasî, ji bo pêşeroja Sûriyeyê û parastina berjewendiyên gelê wê, nêzîkatiyeke me zelal ji bo çareseriyeke guncav û li gorî pîvana diyalog û lihevkirineke pêşerojî, heye, em vê însiyatîfê li ser bingeha niştîmanî pêşkêş dikin. Em bang li her kesî dikin ku beşdar bibin û di pêvajoya heyî de destekê bidin vê yekê. Ev jî ji bo xebat û hewldanên çareserkirin û bidawîkirina şer bi lez bibe her wiha ne li dijî biryara Meclisa Ewlehiyê (2254) û hemû biryarên navneteweyî yên girêdayî wê be. Her wiha em ji bo nîqaşkirina hemû nêrîn, projeyên çareserkirinê û serarastkirina hemû tedbîrên pêwîsdt da ku hemû aliyan hembêz bikin û dest bi nîqaşên diyalog û çareseriya niştîmanî, amade ne.
Ji bo çareserkirina aloziya Sûriyeyê, me berpirsyariyeke dîrokî û mirovî girtiye ser milê xwe. Em baş dizanin ku bi sed hezaran gelê me jiyana xwe ji dest dane û bi milyonan welatiyên me rastî rewşên jiyanî yên zehmet tên. Ji vê bingehê, em bang li hikumeta Sûriyeyê û hemû hêzên nîştimanî yên demokratîk dikin ku bersiva însiyatîfa me bikin û ji bo çareseriyeke hevbeş ku aloziyê bi dawî bike û zehmetiyên gelê Sûriyeyê sînordar bike, bixebite da ku em ji bo avakirina welatê xwe ji nû ve li hev bikin."

Hejmara 324/ 24 Nîsan ê 2023 www.pydrojava.net / pyd.roj@gmail.com

YEKÎTIYA DEMOKRATÎK

PYD 2003

Rojnameyeke Siyasî Rewşenbîrî û Civakî ji aliyê Partiya Yekîtiya Demokratîk PYD ve tê weşandin

Însiyatîfa Rêveberiya Xweser ji bo çareserkirina kirîza Sûriyê

Gelê Sûiryê li hêviya çareseriyeke aştiyane ku aramî û ewlehiyê ji wan re misoger bike

Rêveberiya Xweser ji bo çareseriyeke aştiyane û demokratîk li Sûriyeyê, însiyatîfa çareserkirina aloziya Sûriyeyê ragihand. Rêveberiyê bang li hikumeta Şamê jî kir ku helwesteke berpirsyar nîşan bide.

Daxuyanîya Rêvebriya Xweser:

"Aloziya siyasî ku piştî tevgera gel a şoreşgerî di sala 2011`an de li Sûriyeyê dest pê kir, ew jî encama kombûn û paşguhkirinê bû ku 12 sal di ser re derbas bû, didome. Tu encamên pratîkî heta niha nehatine bidestxistin. Em di Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê de ku ji sazî, rêveberî, partî, hêz û rêxistinên demokratîk pêk tê, li gorî pîvana berpirsyariya me li hember gelê Sûriyeyê bi hemû pêkhateyên wê, li gorî pîvan û nêrînên siyasî yên MSD`ê ku dixwazin çareseriyeke siyasî peyda bikin, her wiha di demekê de ku hewldanên xurt di vê çarçoveyê de têne kirin, em ji bo peydakirina çareserkirineke aştiyane û demokratîk ji aloziya li welatê me Sûriyeyê dest bi vê însiyatîfê dikin da ku êş û zehmetiyên bi milyonan gelê xwe bi dawî bikin.

Di nava çend salên aloziyê de ku aliyên siyasî, aborî û civakî girte nava xwe, bi sed hezaran ji gelê me jiyana xwe ji dest da û neçarî koçberiyê bûn, li Cerablus, Bab, Ezaz, Idlib, Efrîn, Serêkaniyê, Girê Spî û hin parçe û herêmên din ên Sûriyeyê derketin derveyî welat û bûn penaber.

Her wiha bi milyonan gelê me li welatên derve rastî kirinên dermirovî hatine û tên. Erdheja ku li Sûriyeyê û Tirkiyeyê di 6`ê Sibata borî de çêbû, bi xwe re birînên koçber û penaberên sûrî kûrtir kirin. Gelê Sûriyeyê yê penaberî Tirkiyeyê bûye ji zêdetir beşên civakî ku zerar ji ber erdhejê dîtin. Ew kes ji aliyê dewleta Tirkiyeyê ve ku ji aliyê AKP`ê ve bi rê ve diçe, rastî cudakarî û îşkenceyê jî hatin. Îro li seranserî erdnîgariya Sûriyeyê gelê Sûriyeyê rastî pirsgirêk û gelek zehmetiyan ji aliyê jiyanî, tenduristî û civakî tên, ji bilî birçîbûn, xizanî, bêkarî, nîjadperestî, bêaramî û bêewlehî ku erdhejê ev yek zêdetir kir.

Gelê me yê Sûriyeyê bi hemû pêkhateyên wê nabe ku di nava vê rewşa mirovî ya karesatî de asê bimîne. Ew li hêviya çareseriyeke aştiyane û lezgîn in ku aramî û ewlehiyê ji wan re misoger bike, her wiha pêşerojeke demokratîk û jiyaneke aram di welatê wan de peyda bike.

Li gorî vê yekê divê hemû hêzên siyasî yên berpirs ji bo bidestxistina gavên pêwîst û dîtina çareseriyeke hevbeş li gorî pîvana diyalog, hevkarî û erêkirinê bixebitin. Li gorî naskirina me di Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê ji miqdarê berpirsyariya me li hember gelê me yê Sûriyeyê bi hemû pêkhateyên wê, em hewl didin gavên pêwîst ji bo çareserkirina aloziyê, pêkanîna aştî û aramiyê, nexasim ku heta vê kêliyê tu însiyatîf û platformên navneteweyî û herêmî mîna Cinêv, Astana, komîteya destûrî û hwd. tu encam ji bo çareserkirina aloziya Sûriyeyê bi dest nexistine, bixebitin. Ev jî girêdayî van sedaman e:

>>>